برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2013/6/6

مسائل التسيير والإدارة

البند 11 من جدول الأعمال

التقرير الأمني للبرنامج

للعلم*

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2013/11-E
29 April 2013
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس .

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق أمن السيد S. Gluning رقم الهاتف: 2177 -066513

البرنامج:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 2645/2558-066513).

ملخص

تقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن التهديدات التي تواجه أمن وسلامة موظفي برنامج الأغذية العالمي وأصوله والشركاء والمتعاقدين في عام 2012، وهي سنة واصل فيها البرنامج عملياته في بيئات أمنية متقلبة ومعقدة. فقد استمرت الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقلباتها؛ وامتدت التأثيرات الأمنية للنزاع في الجمهورية العربية السورية إلى الأردن ولبنان وغيرهما من بلدان المنطقة. واستمر ارتفاع حدة التوتر السياسي في مصر، كما استمرت حالة عدم الاستقرار في اليمن. وأدى تمرد الطوارق الاثنيين في شمالي مالي وأثر الأزمة الليبية إلى مضاعفات في الأزمات الاجتماعية-السياسية في غرب أفريقيا. كما أدى العنف في مناطق من السودان وجنوب السودان وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعقيد الأوضاع الأمنية المضطربة أصلاً في هذه البلدان.

ويواصل المجلس دعمه لأمن **البرنامج** وشركائه والمتعاقدين معه. وقد شملت ميزانية **البرنامج** الموافق عليها لعام 2012 منحة قدرها 16.9 مليون دولار أمريكي من مرفق رأس المال العامل لأغراض الإنفاق على الأمن ومبلغاً بحدود 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لتغطية النفقات الأمنية التي لا يمكن تحميلها على البرامج المشاريع. وشمل هذا التمويل 9.6 مليون دولار أمريكي لتغطية النصيب المتوقع **للبرنامج** من تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لأغراض الأمن الميداني.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس 2012-2016 لشعبة الأمن الميداني دعماً إدارة المخاطر الأمنية بحيث يمكن **للبرنامج** أن يواصل محاربته للفقر العالمي بصورة فعالة. وفي السنة الثانية هذه من الخطة الاستراتيجية، يؤخذ بنهج أكثر استباقاً وتكاملاً إزاء إدارة المخاطر الأمنية، وهو يركز على العمليات الميدانية عند تقرير مستوى المخاطرة المقبول فيما يتعلق بحساسية البرامج.

وتواصل شعبة الأمن الميداني تقديم الدعم التشغيلي والدراية التقنية والقيادة الأمنية وإدارة المخاطر وتحليلها لتمكين مديري **البرنامج** من الاستجابة بالشكل الملائم لبيئة محفوفة بالمخاطر. ويقدم موظفو الأمن الميداني وموظفو الأمن الإقليمي لمديري البرنامج المعرفة التشغيلية الشديدة الأهمية بالمخاطر المحددة في كل بلد وإقليم. وقد نشروا في عدد كبير من المواقع في عام 2012 لدعم عمليات البرنامج. ويواصل **البرنامج** تقييمه لما إذا كانت تدابير تخفيف المخاطر قد نفذت في المكاتب الميدانية وما إذا كانت فعالة. وفي عام 2012، توصلت بعثات التقييم الأمني إلى تحديد نواقص في العمليات والممارسات والمعدات، وهي نواقص تعمل إدارة الأمن الميداني حالياً على معالجتها. ويستمر توفير الأموال اللازمة من الحساب الخاص بالأمن لأغراض المكاتب التي لم تشهد امتثالاً تاماً بالمعايير التشغيلية الأمنية الدنيا.

وتواصل الشعبة تقديم التدريب الأمني، مما يعتبر الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** ومبانيه وأصوله ولتعزيز ثقافة **البرنامج** الأمنية. وتعد الشعبة تحليلات للمخاطر الأمنية تدعم الاستراتيجيات وعمليات صنع القرار فيما يتعلق بحماية الموظفين والأصول.

وهناك حاجة إلى الدعم المستمر من جانب المجلس والإدارة العليا لضمان أن جميع الموظفين، حتى في مواجهة التغيرات الخاصة بالتوظيف في **البرنامج** ككل، يؤدون مسؤولياتهم المتعلقة بالأمن، وأن المديرين الإقليميين والقطريين ومنسقي الأمن يواصلون إدارة المخاطر الأمنية وفقاً لإطار المساءلة لدى شعبة الأمن الميداني.

مشروع القرار*

يحيط **المجلس** علما بالوثيقة "التقرير الأمني **للبرنامج**" (WFP/EB.A/2013/11-E).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

استعراض الأمن الميداني للبرنامج

1- تواصل شعبة الأمن الميداني التابعة لبرنامج الأغذية العالمي العمل وفقا لإطار السياسات وتوجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.[1] وإلى جانب الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية (الشبكة المشتركة)، ونظام إدارة الأمن للأمم المتحدة، تتيح شعبة الأمن الميداني للأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطتها بينما تكفل سلامة أمن ورفاه موظفيها وأمن أبنيتها وأصولها. وتتمثل عقيدة **البرنامج** ونهج نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة في أن تقرر "كيف تبقى"، وليس "متى تغادر" عند الاضطلاع بالعمليات ومواصلتها في ظروف غير مأمونة وغير مستقرة.

2- ويمكن تنفيذ مبدأ "كيف نبقى" بالاستعانة بمعارف وممارسات إدارة مخاطر الأمن. وتسعى الخطة الاستراتيجية الخمسية لشعبة الأمن الميداني (2012-2016) إلى تمكين إدارة مخاطر الأمن بحيث يتمكن **البرنامج** من الاستجابة بفعالية لمحاربة الجوع العالمي. ولهذا، تتمسك شعبة الأمن الميداني بأهدافها الاستراتيجية، وهي:

- إضفاء طابع مؤسسي على الأمن – بما في ذلك عمليات التخطيط، وتخصيص الموارد والعمليات التنظيمية – لكي يعكس أهمية الأمن بالنسبة **للبرنامج**؛
- وضع نهج مبتكر ومرن واستباقي لإدارة مخاطر الأمن كي يتمكن **البرنامج** من تحقيق أهدافه؛
- تحسين الاتصالات على كافة المستويات بغية زيادة الفهم والثقة؛
- تحسين ثقافة الأمن الخاصة **بالبرنامج**.

3- ويواصل **المجلس** دعمه للأمن؛ وتتابع الخطة الاستراتيجية في عامها الثاني تطبيق نُهج أكثر استباقية وأكثر تكاملا تجاه إدارة مخاطر الأمن، بما في ذلك التركيز على العمليات الميدانية عند تحديد المخاطر المقبولة وترتيب البرامج من حيث الأولوية. ونظرا لهذا النهج ذي التوجه الميداني، تقوم شعبة الأمن الميداني هذا العام بإنشاء ست وظائف أخرى لموظفي الأمن الميداني، وتدرج أنشطة تدريب وتقييم في المكاتب الإقليمية.

4- ويواصل **البرنامج** العمل في ظروف أمنية حساسة ومعقدة تتسم بشواغل أمنية متباينة. ونظرا لأن المخاطر تعد جزءا لا مفر منه في عمليات **البرنامج**، فإن دعم الأمن يجب أن يظل في مقدمة الأولويات. وهذه الشواغل الأمنية ليست قاصرة على الاستهداف المتعمد للعمليات والموظفين، كما ظهر مؤخرا من عمليات سرقة السيارات واختطاف أربعة من موظفي **البرنامج** في الجمهورية العربية السورية. فتحديات الأمن تصل إلى العنف بدوافع اقتصادية وسياسية، وأخذ الرهائن، والقيام بعمليات في مناطق حربية تنطوي على خطر كبير بهجوم غير مباشر عن طريق أجهزة تفجير مرتجلة، ومدفعية، وأخطار بيئية. وهذه المخاطر شائعة، وتشكل قيودا تشغيلية بصورة يومية. وقد أدى التصعيد الأخير لعدم الاستقرار والقتال في الجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل إلى نقل الموظفين وإجلائهم؛ وتمثل المشاكل الأمنية المزمنة في أفغانستان، والصومال، والسودان تحديات مستمرة. ويلزم دعم مستمر من جانب الإدارة العليا لضمان فهم جميع الموظفين لمسؤولياتهم الأمنية والاضطلاع بها، ولكي يواصل المديرون الإقليميون والقطريون والمنسقون الأمنيون دعمهم لإدارة مخاطر الأمن وفقا لإطار المساءلة الخاص بشعبة الأمن الميداني.

5- وستواصل شعبة الأمن الميداني تقديم الدعم التشغيلي، والخبرة التقنية، وقيادة الأمن، وإدارة المخاطر وتحليلها لتمكين مديري **البرنامج** من فهم بيئة المخاطر والاستجابة لها بشكل مناسب. وتُوضع تدابير الأمن لحماية الموظفين من أجل تسهيل العمليات، وليس تقييدها. ولهذا، فان شعبة الأمن الميداني ستكفل إدماج إدارة الأمن في إدارة **البرنامج** للمخاطر،

[1] تستخدم الوثيقة المختصرات السارية بتاريخ 22 فبراير/شباط 2013.

وأن تكون تدابير الأمن عملية وفعالة من حيث التكلفة، وأن توازن بين أهداف البرامج والمخاطر بالنسبة لسلامة الموظفين وأمنهم.

6- وعلاوة على ذلك، ستواصل شعبة الأمن الميداني العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومع هيئات أخرى لوضع سياسات ومعايير خاصة بالأمم المتحدة تعزز السلام والأمن. وتؤدي مثل هذه الأشكال من التعاون إلى نظم لا مركزية لصنع القرار تشجع الاستجابة المرنة لحالة الأمن المتغيرة.

حوادث الأمن التي تعرض لها موظفو البرنامج وأصوله، وموظفو الشركاء

لمحة عامة

7- تم الإبلاغ في عام 2012 عن 899 حادثا تتعلق بالأمن والسلامة تعرض لها موظفو **البرنامج** وأصوله، وكذلك موظفو المقاولين والشركاء.[2] ويمثل هذا العدد زيادة طفيفة عن الحوادث التي أُبلغ عنها في عام 2011 والتي بلغت 895 حادثا، وهي تقل بنسبة 2 في المائة عن عدد الحوادث التي أوردتها التقارير في عام 2010. وتعرض موظفو **البرنامج** وأصوله لـ 798 حادثا، منها 654 حالة شملت الموظفين أو الأصول حصرا، و144 حادثا غطت مقاولين وشركاء أيضا. ويتسق عدد الحوادث، وهو 798 حادثا، مع الاتجاه الذي لوحظ بالنسبة للحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** بصورة حصرية على مدى الثلاث سنوات الماضية (انظر الشكل 1).[3]

8- وتعرض المقاولون أو الشركاء الذين يقدمون خدمات **للبرنامج** لـ 101 من الحوادث. وتسلط هذه الأعداد الضوء على التعاون بين **البرنامج** وكيانات أخرى في بيئات تشغيلية تتسم بالتحدي، وتبرز الحاجة إلى تنسيق التخفيف من آثار المخاطر لحماية عمليات **البرنامج** وتمكينها. ووقع 532 حادثا، أثناء أداء موظفي **البرنامج** لمهامهم، وهو ما يمثل زيادة عن عام 2011 بنسبة 8 في المائة في الحوادث المتعلقة بالعمل، وإن كان يمثل انخفاضا بنسبة 4 في المائة عن عام 2010.

9- ولا تزال الجريمة تمثل الخطر الرئيسي لموظفي **البرنامج** وأصوله: فكان 65 في المائة من الحوادث التي أُبلغ عنها في عام 2012 ذات طبيعة جنائية، تليها الأخطار بنسبة 22 في المائة. وكانت الحوادث المرتبطة بالنزاع المسلح، والقلاقل المدنية، والتطرف أو الإرهاب تمثل 7 في المائة، و4 في المائة، و2 في المائة على التوالي. وتعد نسبة الحوادث في كل نوع من أنواع الخطر متسقة مع الاتجاهات في الإبلاغ عن الحوادث الأمنية الخاصة **بالبرنامج**، والتي لوحظت منذ عام 2005، عندما بدأ **البرنامج** في تسجيل وتحليل حوادث الأمن.

10- واستنادا إلى عدد حوادث الأمن الحرجة التي أُبلغ عنها خلال العام، كانت أفغانستان، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية من بين البلدان الأكثر خطورة بالنسبة لعمليات **البرنامج**. ولم تتغير هذه القائمة بدرجة كبيرة عن العام السابق.

11- على أن التوزيع الجغرافي للحوادث يعكس تحولا في ديناميات عدم الاستقرار والتحديات الأمنية المتعلقة بها. إذ لم تحدث زيادة كبيرة في عدد الحوادث في أفريقيا بينما وقعت زيادة ملحوظة في آسيا، وخاصة في أفغانستان والجمهورية العربية السورية.

---

[2] يستند هذا التقرير إلى التقارير الخاصة بحوادث الأمن التي سُجلت في نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها التابع **للبرنامج**.

[3] جميع الأرقام موجودة في الملحق؛ ومعظمها يبين الاتجاهات في الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** أو أصوله بصفة حصرية، دون أن يتعرض لها المقاولون/الشركاء في نفس الوقت.

الحوادث الأمنية حسب النوع

الحوادث الأمنية الحرجة[4]

12- لا يزال فقدان الحياة، والإصابات البالغة، وعمليات الاختطاف تمثل مخاطر دائمة في بيئة **البرنامج** التشغيلية، مع أن الحوادث التي وقعت في عام 2012 وأدت إلى إصابات مضاعفة أو وفيات كانت قليلة. وقد وقعت هذه الحوادث في عدد محدود من البلدان، وكان معظمها بسبب نزاعات جارية بدرجات متباينة من الحدة.

⇦ *قتلى الموظفين*

13- انخفض عدد قتلى الموظفين أثناء العمل بسبب حوادث العنف من أربع حالات في عام 2011 إلى حالة واحدة في عام 2012. فقد قتل سائق **للبرنامج** من المكتب القطري للسودان، وهو جمال الفضل فرج الله، في كمين نُصب لسيارة تابعة **للبرنامج** في مديرية جنوب كردفان بالسودان؛ وتعرض موظف آخر لإصابة بالغة في هذا الحادث. ولم يُقتل أي موظف في حوادث متعلقة بالعمل في عام 2012. ومع أن حوادث القتل المتعلقة بالعمل انخفضت بشكل عام بالنسبة للعام السابق، إلا أن اثنين من الموظفين فقدا حياتهما في حوادث طرق ليست لها علاقة بالعمل في غينيا وزمبابوي، بينما تُوفي موظفان آخران لأسباب طبيعية في هايتي والسودان.

⇦ *إصابات الموظفين*

14- بينما انخفض عدد قتلى الموظفين بسبب أعمال العنف في عام 2012 مقارنة بالعام السابق، ازداد عدد الإصابات الناتجة عن مثل هذه الأعمال. فقد تعرض ثلاثة موظفين لإصابات بالغة في أعمال عنف أثناء أدائهم لمهامهم: اثنان في السودان، وآخر في أفغانستان. وتعرض خمسة موظفين آخرين لإصابات نتيجة لأعمال العنف في حوادث لا تتعلق بالعمل: واحد في كل من السنغال والصومال والسودان، واثنان في جنوب السودان. وتعرض أربعة موظفين لإصابات بالغة في حوادث تتعلق بالعمل في كل من ليبريا، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا.

الجدول 1: موظفو البرنامج الذين قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف (2005-2012)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القتلى	-	-	4	4	9	-	4	1
المصابون	9	2	5	17	23	14	7	8

⇦ *القتلى والمصابون من موظفي المقاولين/الشركاء*

15- فقد ستة من موظفي مقاولي **البرنامج** وشركائه حياتهم في خمسة حوادث بسبب العنف أثناء أدائهم لمهامهم في عام 2012. فقد قُتل اثنان من موظفي أحد الشركاء في كمين بالصومال، بينما قُتل أحد موظفي شركاء **البرنامج** برصاص مسلح مجهول في أفغانستان. وقُتل عامل لأحد المقاولين في عمل عنيف من أعمال تحويل الأغذية في أفغانستان، بينما قُتل آخر في حادث سطو على الطريق في جنوب السودان. وقُتل موظف لشريك **للبرنامج** في أعمال عنف غوغائية في معسكر

[4] حوادث أدت إلى الوفاة أو الإصابة أو الارتهان.

للاجئين في أوغندا. وبالإضافة إلى حوادث العنف هذه المتعلقة بالعمل، فقد ثلاثة من موظفي المقاولين/الشركاء حياتهم في حوادث عنف لا تتعلق بالعمل: حالة وفاة في كل من كوت ديفوار، ورواندا، وجنوب السودان.

16- وأصيب سبعة من موظفي مقاولي وشركاء **البرنامج** بسبب العنف أثناء أدائهم لمهامهم في عام 2012. وقد وقعت هذه الحوادث في أفغانستان، وكينيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأوغندا.

الجدول 2: القتلى أو المصابون من موظفي الشركاء والمقاولين في أعمال العنف أثناء تقديم خدمات للبرنامج (2012-2008)

	2008	2009	2010	2011	2012
القتلى	13	6	6	8	6
المصابون	5	11	22	7	7

⇦ *حوادث الاختطاف/الارتهان*

17- لا يزال الارتهان يمثل أحد شواغل الأمن الرئيسية، وخاصة في دارفور بالسودان. فقد تم ارتهان اثنين من موظفي **البرنامج** – خبير استشاري دولي وموظف وطني – في بلدة نيالا (جنوب دارفور)؛ وبينما تم الإفراج عن الموظف الوطني بعد ذلك بقليل، إلا أن الخبير الاستشاري الدولي ظل محتجزا لمدة 86 يوما، ولم يُفرج عنه إلا بعد مفاوضات متعددة. ويُعد هذا ثالث حادث ارتهان يتعرض له موظفو **البرنامج** منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وأول حادث يتعرض له أحد موظفي **البرنامج** في السودان؛ أما الحادثان الأخران فقد تعرض لهما موظفان متعاقدان مع خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

18- وتم اختطاف 15 موظفا من موظفي شركاء **البرنامج** في أربعة حوادث وقعت في العام الماضي (حادثان في أفغانستان، وحادث في كل من النيجر والصومال). وقد وقعت جميع حوادث الاختطاف بينما كان الموظفون خارج الخدمة. ومع أن هذه الحوادث لا تتعلق بعمل **البرنامج** بشكل مباشر، إلا أنها تسلط الضوء على استمرار الخطر. وبينما انخفضت حوادث الارتهان المتعلقة بالعمل بدرجة كبيرة مقارنة بالأرقام المسجلة في عام 2011، إلا أن عدد الحوادث (المتعلقة بالعمل وخارج الخدمة) وعدد الضحايا يعد أعلى مما تم الإبلاغ عنه في عام 2011. وبالإضافة إلى الأماكن التي شهدت في السابق حوادث ارتهان، هناك خطر متزايد للارتهان في الجمهورية العربية السورية.

حوادث الأمن الهامة

⇦ *إجلاء الموظفين ونقلهم بسبب تدهور أحوال الأمن*

19- كانت هناك أربع حالات إخلاء ناجحة[5] – واحدة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية، واثنتان في مالي.[6] ويعد العدد الإجمالي لحالات الإخلاء أقل بثلاث حالات مما أُبلغ في عام 2011، مع تحول ملحوظ في المناطق الجغرافية حيث أجريت عمليات الإخلاء.

20- فقد أعيد نقل الموظفين إلى مناطق أكثر أمنا داخل نفس البلد في ثماني مناسبات في عام 2012. وتمت ست عمليات نقل نتيجة تدهور في أحوال الأمن. وحدثت حالتان في جنوب السودان، وحالة أيضا في كل من كينيا، ومالي، والسودان،

[5] نقل الموظفين والمعالين المستحقين من بلد إلى آخر نتيجة لتدهور حالة الأمن.

[6] بما في ذلك إجلاء موظف وطني وعائلته بسبب تزايد الأعمال العدوانية العرقية في السياق الأوسع لانتفاضة الطوارق العرقية في شمال مالي.

والجمهورية العربية السورية. وتمت اثنتان من عمليات النقل بسبب تزايد مستويات الخطر ضد موظفين محددين في كل من أفغانستان واليمن.

21- وبالإضافة إلى عمليات النقل والإخلاء[7] التي نُفذت في عام 2012، تم إدخال "طرائق عمل بديلة" (أي العمل من المنزل) بصورة مؤقتة استجابة لتدهور حالة الأمن في أماكن معينة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ودولة فلسطين. وقد اقتضت الهجمات المتكررة بالقنابل في منطقة مجاورة للمكتب الفرعي التابع **للبرنامج** في بيشاور (باكستان) نقل الموظفين إلى إسلام أباد أثناء عطلة نهاية الأسبوع للحد من تعرضهم للمخاطر. ويدل عدد المرات التي يتعين فيها على الأمم المتحدة تطبيق هذه الاستراتيجية الخاصة بالحد من المخاطر على ضرورة تحسين الاستعداد لمثل هذه الاحتمالات.

⇦ *الاحتجاز والتحرش*

22- كان هناك 44 حادث اعتقال/احتجاز تعرض له موظفو **البرنامج** وشركاؤه ومقاولوه في عام 2012. ووقع أحد عشر حادثا من هذه الحوادث في سياقات تتعلق بالعمل، تسعة منها تعرض لها موظفو **البرنامج** بصورة مباشرة وشملت حادثين يتسمان بالعنف. وكانت جهات حكومية مسؤولة عن 82 في المائة من الاحتجاز المتعلق بالعمل. وكانت جنوب السودان مسؤولة عن معظم حوادث الاعتقال/الاحتجاز المتعلقة بالعمل (44 في المائة) التي ارتكبتها جهات حكومية، بينما تم تسجيل حادث واحد في كل من أفغانستان، وميانمار، والسنغال، والصومال، والسودان. وفي جميع الحالات، كان الموظفون الوطنيون ضحايا عمليات الاحتجاز المتعلقة بالعمل.

23- ولا يزال موظفو **البرنامج** يواجهون أعمال التحرش من جانب الجهات الحكومية، مثل العسكريين أو موظفي إنفاذ القانون، وجهات غير حكومية، بدءا من ميلشيات قبلية إلى جماعات منظمة من المتمردين. وقد تم الإبلاغ عن 36 حادث تحرش في عام 2012، وقع 25 منها في ظروف تتعلق بالعمل. وتعرض موظفو **البرنامج** بصورة مباشرة لـ 30 حادثا من بين 36 حادثا، بينما تعرض مقاولو **البرنامج** وشركاؤه للحوادث الستة الأخرى.

24- وبينما كانت الجهات الحكومية مسؤولة عن عدد كبير من حالات التحرش، إلا أن عددا متزايدا من هذه الحوادث يعزى إلى جهات غير حكومية؛ وهو ما يمثل تحولا عما حدث في عام 2011. وكان هناك 18 حادثا موجها إلى فرادى الموظفين على شكل تهديدات. وكانت أفغانستان على رأس هذه الفئة حيث وُجهت ثمانية تهديدات إلى فرادى الموظفين، عادة عن طريق مكالمات هاتفية وما يسمى "بالرسائل الليلية". وكانت هناك ثلاثة حوادث في أفغانستان واليمن تتعلق بالتحرش والتهديد من جانب جهات مسلحة غير حكومية. وقد تسببت جميع الحوادث في اضطراب طفيف للعمليات، بما في ذلك تعليق الأنشطة والاستيلاء على أصول **البرنامج** في أفغانستان، ونقل أحد الموظفين في اليمن. وفي تطور مثير للقلق هذا العام، كانت هناك تهديدات بالعنف من جانب المستفيدين، منها حادثان ارتكبهما لاجئون من الجمهورية العربية السورية في الأردن، وحادث وقع في كل من باكستان وجنوب السودان.

⇦ *الجرائم*

25- اتساقا مع الاتجاهات الراسخة، لا تزال الجريمة في عام 2012 تمثل خطر الأمن الرئيسي بالنسبة لعمليات **البرنامج**. فقد تم الإبلاغ عن ما مجموعه 580 حادثا إجراميا، منها 343 حادثا وقعت في سياقات تتعلق بالعمل. وكانت الجريمة تمثل

[7] استنادا إلى الحكم الخاص بإدارة مخاطر الأمن للأمم المتحدة بشأن تدابير الحد من المخاطر، أي الإخلاء، والنقل، وطرائق العمل البديلة.

65 في المائة من مجموع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها خلال العام، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا (1 في المائة) مقارنة بعام 2011، ولكنها لا تزال أعلى من النسبة التي تم الإبلاغ عنها في عام 2010 وهي 37 في المائة.

26- ومن بين الجرائم البالغ عددها 580 جريمة، والتي تعرض لها موظفو **البرنامج** وأصوله ومقاولوه وشركاؤه، كان 170 حادثا (29 في المائة) يتعلق باستخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف. وأدى خمسة عشر حادثا من هذه الحوادث إلى إصابات جسيمة أو إلى الوفاة، مما يوضح تأثير الإجرام على الموظفين. وكانت البلدان التي سجلت أعلى عدد من حوادث جرائم العنف هي جنوب السودان (29)، وأفغانستان (26)، والسودان (20)، والجمهورية العربية السورية (12)، واليمن (12). ولوحظت أيضا حوادث انطوت على جرائم في كل من الصومال (9) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (8). وسجلت الجمهورية العربية السورية (12) ومالاوي (5) أعلى زيادة في حوادث جرائم العنف مقارنة بالعام السابق.

27- وكان السطو يمثل أعلى نسبة من الحوادث الإجرامية التي ارتكبت باستخدام العنف (83 حادثا إجراميا عنيفا من بين 170 حادثا)، تليه الاعتداءات الإجرامية (26)، والهجمات المسلحة (20). وتم الإبلاغ عن غالبية الهجمات المسلحة في أفغانستان (تسعة حوادث)، بينما استأثر جنوب السودان بأعلى عدد من حوادث السطو (16 حادثا). وفي مالاوي، كانت حوادث السطو تمثل معظم جميع حوادث جرائم العنف التي تم الإبلاغ عنها في عام 2012.

28- وتم الإبلاغ في عام 2012 عن خمسة حوادث سرقة سيارات تعرض لها **البرنامج**، ثلاثة منها وقعت في الجمهورية العربية السورية، وحادثان في السودان. وقد استهدفت ثلاثة من هذه الحوادث مركبات الشركاء أو المقاولين، بينما استهدف حادثان مركبتين **للبرنامج** بشكل مباشر. وتمت استعادة المركبة المسروقة في دارفور (السودان) باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع في تتبع المركبات.

29- ومن بين الحوادث الإجرامية البالغ عددها 580 حادثا، والتي تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله، كان هناك 409 حادثا لم تستخدم فيها الأسلحة أو العنف من أي نوع أو التهديد باستخدامهما. ووقع 246 حادثا من هذه الحوادث في سياقات تتعلق بالعمل، حيث كانت السرقة تمثل معظم الحوادث (109) في هذه الفئة، يليها السطو/اقتحام المنازل (77).

30- وكانت الحوادث الإجرامية التي أبلغ عنها في المقر الرئيسي حوادث سطو وسرقة في غالبيتها، مع استخدام الحد الأدنى من العنف، في حين أن الجرائم التي سُجلت في الميدان كانت أكثر تنوعا في طبيعتها، وكانت تتسم بدرجة أعلى نسبيا من استخدام العنف.

حوادث الأمن الأخرى

⇦ *الاستيلاء على ممتلكات **البرنامج** وفرض قيود من جانب جهات حكومية وغير حكومية*

31- تم الإبلاغ في عام 2012 عن تسع حوادث استيلاء على ممتلكات **البرنامج** أثناء العمل، وهو عدد أقل بكثير مما حدث في عام 2011. وتم الإبلاغ عن ثلاثة من هذه الحوادث في الجمهورية العربية السورية بسبب النزاع المسلح. وكان هناك حادثان للاستيلاء على ممتلكات **البرنامج** في الصومال، بينما تم الإبلاغ عن حادث واحد في كل من أفغانستان، وهايتي، والنيجر، واليمن. وكانت جميع الحوادث ذات دوافع إجرامية.

32- وباستثناء أفغانستان واليمن، حيث نُفذت عمليات الاستيلاء على أصول **البرنامج** من جانب جهات غير حكومية، فقد ارتكبت جميع الحوادث الأخرى على يد جهات حكومية، مما يشير إلى وجود فرصة للتخفيف من آثار هذه الحوادث في المستقبل عن طريق الاتصال بالسلطات الحكومية.

33- وفي عام 2012، تم الإبلاغ عن 23 حادثا من حوادث فرض القيود في خمسة بلدان، أي بزيادة بنسبة 283 في المائة عن الحوادث الستة التي أُبلغ عنها في عام 2011. وقد سجل السودان والجمهورية العربية السورية أعلى عدد من هذه الحوادث، حيث بلغ عددها تسعة حوادث وثمانية حوادث على الترتيب. وفي كلا البلدين، ارتكبت جهات حكومية غالبية الحوادث (ستة في كل بلد). وواجه **البرنامج** أيضا فرض قيود في كل من الصومال وجنوب السودان واليمن (حيث وقع حادثان في كل منهما).

⇦ *إتلاف ممتلكات **البرنامج** وفقدانها*

34- تم الإبلاغ عن ثلاثة عشر حادثا جنائيا من أحداث التخريب التي أسفرت عن فقدان الأصول أو إتلافها في 11 بلدا في سياقات تتعلق بالعمل. ولم يكن هناك نمط ملحوظ في هذه الحوادث.

الأخطار والحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة

⇦ *حوادث الطرق*

35- تم الإبلاغ عن 132 حادثا من حوادث الطرق في عام 2012، تمثل 66 في المائة من جميع الحوادث الخطرة في ذلك العام، وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة 4 في المائة في الحوادث الخطرة مقارنة بعام 2011. ووقع 106 حوادث من أصل 132 حادثا أثناء العمل. وكان هناك قتيلان بين متعاقدي **البرنامج** في رواندا وأوغندا، بينما أسفرت أربعة حوادث عن إصابات خطيرة في أفغانستان، وجنوب السودان، وأوغندا، واليمن. وفقد موظفان حياتهما في حوادث طرق ليست لها علاقة بالعمل في غينيا، وزمبابوي. وقُتل أربعة مقيمين محليين، بينما لحقت بتسعة آخرين إصابات خطيرة نتيجة لحوادث الطرق أثناء عمليات **البرنامج**.

⇦ *حوادث السلامة الأخرى في مكان العمل*

36- إلى جانب حوادث الطرق، وقعت حوادث هامة ذات آثار خطيرة في مكان العمل في عام 2012: فقد قُتل موظفان من شركات متعاقدة مع **البرنامج** في حوادث تتعلق بالعمل – أحدهما في كوت ديفوار والآخر في جنوب السودان.

التوزيع الجغرافي لحوادث الأمن

37- ظل عدد الحوادث في أفريقيا ثابتا، إذ يمثل 62 في المائة (565 حادثا) من جميع الحوادث في عام 2012، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن نسبة 64 في المائة المسجلة في عام 2011 (569 حادثا)، وعن نسبة 60 في المائة (549 حادثا) المسجلة في عام 2010. وأبلغت آسيا عن 228 حادثا، وهو ما يمثل 25 في المائة من جميع الحوادث، كما يشكل زيادة بنسبة 15 في المائة عن عام 2011، وزيادة بنسبة 102 في المائة عن عام 2010.

38- ويرجع هذا التوزيع إلى حد كبير إلى انتشار **البرنامج** في هذه المناطق وإلى الأوضاع الأمنية السائدة. وكانت هناك بلدان في أفريقيا من بين البلدان الخمسة التي سجلت أعلى عدد من الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وأصوله في عام 2012 (انظر الشكلين 2 و3).

أفريقيا

39- لأول مرة منذ عام 2005، كانت هناك بلدان فقط في أفريقيا –جنوب السودان والسودان – من بين البلدان الخمسة التي سجلت أعلى أعداد الحوادث. وتعكس هذه النتيجة التحول في الديناميات العالمية، مع تصاعد النزاعات في أجزاء من آسيا، وخاصة في الشرق الأوسط. غير أن كلا البلدين سجلا زيادات كبيرة في عدد الحوادث المُبلغ عنها مقارنة بعام 2011.

40- ولا يزال انعدام الأمن راسخا في البيئة التشغيلية لهذه القارة: فعدم الاستقرار المترسب من الأزمات الاجتماعية والسياسية في بعض بلدان غرب أفريقيا في العام السابق، مقترنا بتأثير الأزمة الليبية، زاد بسبب انتفاضة الطوارق في شمال مالي. فقد أدى هذا النزاع إلى الانهيار السريع للسيطرة الحكومية في عدة مدن شمالية، وهو ما ساعد على حدوث انقلاب في باماكو، وأدى إلى الاستيلاء في نهاية الأمر على المنطقة الشمالية من جانب المقاتلين الإسلاميين المتطرفين الذين لا يزالون يشكلون تهديدات للأمن في منطقة الساحل الأوسع. وقد أدى تجدد أعمال العنف المنظمة في مناطق من جمهورية أفريقيا الوسطى، وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان إلى تعقيدات في أوضاع الأمن الملتهبة بالفعل في هذه البلدان. وقد نشبت معارك مباشرة بين القوات في جنوب السودان والسودان لفترة قصيرة، ليحل بعدها تصاعد لأنشطة المتمردين غير المباشرة على جانبي حدودهما المشتركة. وأدت التوترات بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع لاعبين آخرين انتزعوا أراض من حركة *الشباب*، إلى شواغل أمنية على نطاق الإقليم، وخاصة في كينيا.

⇦ *جنوب السودان*

41- في عام 2012، وقع 899 حادثا أمنيا شمل **البرنامج** ومقاولوه وشركاؤه. وتم الإبلاغ عن 125 حادثا في جنوب السودان من أصل 798 حادثا أمنيا تعرض لها موظفو **البرنامج** وعملياته بصورة مباشرة في عام 2012؛ ووقع 26 حادثا آخر في هذا البلد أصاب المقاولين والشركاء. ومن أصل هذه الحوادث وعددها 151 حادثا كان هناك 111 حادثا (74 في المائة) تتعلق بالعمل؛ إلا أن العنف قد استخدم في 27 حادثا فقط من هذه الحوادث. وكانت غالبية الحوادث – 106 حوادث – تتعلق بالجريمة، و 36 حادثا بالأخطار، و 6 حوادث بالنزاع المسلح، و 3 حوادث بالقلاقل المدنية. واتساقا مع الاتجاهات السابقة، لم يتم الإبلاغ عن حوادث تتعلق بالإرهاب أو التطرف في جنوب السودان، مع أنها تمثل خطرا متوقعا.

42- ويغلب على الحوادث الإجرامية في جنوب السودان دافع المنفعة. فقد وقع 37 حادث سطو، معظمها على المخازن، و20 حادث سرقة. واستخدم العنف أيضا في ستة حوادث أخرى للسرقة، ووقعت خمس هجمات، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز تدابير الأمن المادي، وخاصة في المخازن.

43- وقد قتل أحد موظفي الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** أثناء الخدمة نتيجة حادث سرقة في جنوب السودان، وأُطلق الرصاص على موظف يعمل مع شريك **للبرنامج** وأصيب إصابة بالغة في كمين. وتعرض موظفان آخران من موظفي **البرنامج** لإصابات بالغة في حوادث إجرامية لا تتعلق بالعمل.

44- وتعد تحديات الأمن في جنوب السودان متعددة ومعقدة. ولا تزال الأعمال العدوانية مع السودان، بسبب قضايا لم تحل بعد الانفصال، وبسبب النزاعات المسلحة الداخلية، تمثل الدوافع الرئيسية وراء المخاطر الاجتماعية والسياسية في هذا البلد، وتضاعف من التحديات بالنسبة للحوكمة. وبينما انخفضت الأعمال العدوانية بين جنوب السودان والسودان، إلا أن النزاعات بين المجتمعات المحلية آخذة في التزايد. وستظل تحديات الأمن التشغيلي ممتدة بالنسبة **للبرنامج**، خاصة وأن

النزاع، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتداول الأسلحة غير المشروعة، وضعف تطبيق القانون يساعد على استمرار الجريمة.

⇦ *السودان*

45- تم الإبلاغ عن 98 حادثا من حوادث الأمن والسلامة في السودان في عام 2012، منها 85 حادثا تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 52 في المائة عن عام 2011. أما الحوادث الثلاثة عشر الباقية فقد تعرض لها مقاولون وشركاء كانوا يقدمون الدعم لأنشطة **البرنامج**.

46- وبينما زاد عدد الحوادث المُبلغة بدرجة كبيرة، إلا أن الأنماط الجغرافية والتصنيفية ظلت دون تغيير: فغالبية الحوادث البالغ عددها 98 حادثا (82 في المائة) تم الإبلاغ عنها في منطقة دارفور، بينما لا تزال الجريمة تمثل أعلى نسبة من جميع الحوادث (77 في المائة أي 75 حادثا). وكان هناك 11 حادثا من حوادث النزاع المسلح، وخمسة حوادث بسبب القلاقل المدنية، وستة حوادث انطوت على أخطار. ولا تزال الجريمة تشكل تهديدا كبيرا، إذ تمثل 79 في المائة من جميع الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله بشكل مباشر. ووقعت حوادث عنف استخدمت في معظمها الأسلحة في 19 في المائة من تلك الحوادث الإجرامية. وأدى استخدام الأسلحة إلى وفاة أحد موظفي **البرنامج** أثناء الخدمة عندما تعرض لكمين في شمال كردفان، وارتهان خبير استشاري دولي تابع **للبرنامج**، وإصابة اثنين بإصابات خطيرة. وبالمثل، كان 69 في المائة من الحوادث التي تعرض لها المقاولون والشركاء أثناء أدائهم لمهامهم في السودان ذات طبيعة إجرامية؛ واستخدم العنف في 78 في المائة من هذه الحوادث. ولا تزال عمليات **البرنامج** معرضة لحوادث إجرامية تقع على الطرق نظرا لأنها الوسيلة الرئيسية لتوصيل مساعدات **البرنامج**. وتتعرض المجمعات السكنية والأصول الثابتة أيضا لمخاطر العنف المباشر.

47- وتشمل العوامل التي تساهم في تحديات الأمن والتشغيل التي يواجهها **البرنامج** في السودان النزاع المسلح في ولايات دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. فقد ساعد هذا النزاع على انتشار الجريمة عن طريق تقييد تطبيق القانون، وزيادة انتشار الأسلحة في بيئة اتسمت بالمصاعب الاجتماعية وغير الاقتصادية والفرص المحدودة للتقدم. ومع عدم وجود حل منتظر للعديد من النزاعات في هذا البلد، من المتوقع أن يستمر هذا النمط في السنوات القادمة.

آسيا

⇦ *أفغانستان*

48- لا تزال البيئة التشغيلية في أفغانستان من أصعب البيئات، كما تتسم بمستويات عالية من المخاطر على نطاق جميع فئات الخطر. وتأكيدا لهذا التنوع في الأخطار، تمثل الحوادث في أفغانستان 69 في المائة (11 حادثا) من جميع الحالات المتعلقة بالإرهاب والتطرف والبالغ عددها 16 حالة، والتي تم الإبلاغ عنها في عام 2012؛ وأُبلغ في أفغانستان عن 16 في المائة من جميع الحوادث البالغ عددها 71 حادثا. واتساقا مع هذا الاتجاه العالمي، ساهمت الجريمة في غالبية الحوادث (42 حادثا أي 59 في المائة) التي تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله، وكذلك مقاولوه وشركاؤه. وقد استخدم العنف في 26 حادثا من هذه الحوادث الإجرامية (62 في المائة).

49- وقد وسعت العناصر المناهضة للحكومة نطاق وتواتر استهدافها للأغذية التي ينقلها المقاولون، كما لوحظ في السنوات الأخيرة. ففي عام 2011، وقعت حوادث في ولايتي غور وهارت، ولكن في عام 2012، وقعت حوادث أيضا في

ولايات كرفان، وهلمند، ووراك، ونانغهار، وكونار. ويعد الخطر الذي يشكله هذا الاستهداف جسيما، إذ قتل أحد موظفي شركة متعاقدة مع **البرنامج** نتيجة استخدام العنف لتحويل قافلة من الشاحنات المتعاقدة مع **البرنامج** والتي كانت تحمل سلعا غذائية. وفي حين يتم الإفراج عن موظفي المقاولين بشكل عام بعد الاستيلاء على الشاحنات، إلا أن خطر الاختطاف للحصول على فدية، وإن كان نادرا، يعد حقيقيا، حيث احتُجز في احدى الحالات اثنان من موظفي شركة متعاقدة في عام 2012، ويُقال أنه لم يتم الإفراج عنهما إلا بعد دفع فدية. وتدل مصادرة أو تحويل وجهة الأغذية، وتوزيع هذه الأغذية في بعض الحالات على السكان في قرى معينة تخضع بشكل واضح لسيطرة أو نفوذ قادة العناصر المناهضة للحكومة، على أن هذه العناصر تحاول زيادة شعبيتها أو نفوذها في تلك المناطق. ومثل هذه الأساليب ليست غريبة نظرا للديناميات التنظيمية للجماعات الأفغانية المسلحة، والتي تحتشد عادة حول زعماء المجتمعات المحلية.

50- ويتسع نطاق العنف ليتجاوز سلع **البرنامج** إلى موظفيه، وكذلك مقاوليه وشركائه. فقد تعرض موظف **للبرنامج** وآخر يعمل لدى أحد الشركاء لإصابات خطيرة في هجوم بالقنابل على مركبة مدرعة تابعة **للبرنامج** بولاية بلخ في هذا البلد. وفي هذا الحادث، كفل التصميم الهيكلي للمركبة نجاة الموظف، ولكن في حادث آخر، قتل أحد موظفي شركاء **البرنامج** بعد تعرضه لهجوم عند عودته من تنفيذ مشروع **للبرنامج**. ونظرا لأن الهجمات على عمال المعونة الإنسانية في أفغانستان يمكن تفسيرها على أنها محاولة من جانب العناصر المناهضة للحكومة لعرقلة قدرة الحكومة على العمل، فمن المحتمل، أن يستمر استهداف وكالات المساعدة الإنسانية. ويشكل التحرش بموظفي وكالات المعونة الإنسانية، بما فيها **البرنامج**، من جانب عناصر مناهضة للحكومة على الأرجح، نسبة 25 في المائة (18 حادثا) من جميع الحوادث التي أبلغ عنها في أفغانستان عام 2012، والبالغ عددها 71 حادثا.

51- وقد تصاعد العنف في أفغانستان مع تخفيض عدد القوات الدولية وتسليم مسؤوليات الأمن للقوات الأفغانية. واقترن التسليم التدريجي لمسؤوليات الأمن من القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي إلى قوات الأمن الأفغانية بزيادة الهجمات من جانب العناصر المناهضة للحكومة التي وسعت من تواجدها في مناطق كان يُعتقد في السابق أنها خالية من حركة التمرد. وحتى إذا لم يمس هذا التحول **البرنامج** بصورة مباشرة، فإنه يؤثر على بيئته التشغيلية.

الشرق الأوسط

⇦ *الجمهورية العربية السورية*

52- في عام 2012، سجلت الجمهورية العربية السورية أعلى زيادة في عدد الحوادث التي تعرضت لها عمليات **البرنامج** (261 في المائة)، وهو ما يعكس مدى التدهور في حالة الأمن في هذا البلد. ومع وقوع 52 حادثا أمنيا تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله، وكذلك مقاولوه وشركاؤه الذين يقومون بدعم عمليات **البرنامج**، صُنف هذا البلد في المرتبة الرابعة من حيث عدد الحوادث، وهو ما يمثل تحولا كبيرا عن المركز السادس عشر الذي كان يحتله هذا البلد في عام 2011. وتعد الجمهورية العربية السورية الآن واحدة من أخطر الأماكن بالنسبة لعمال المعونة الإنسانية نظرا لاستخدام العنف في 32 حادثا من هذه الحوادث (62 في المائة). وتعرض موظفو **البرنامج** و/أو أصوله بصورة مباشرة لـ 47 حادثا من أصل 52 حادثا، إما بصورة حصرية أو مع شركاء **البرنامج** ومقاوليه.

53- وكانت هناك تسع هجمات مسلحة، من بينها هجوم بالمتفجرات، استهدفت فيها مركبات تابعة **للبرنامج** ومقاوليه. ويعتبر عدد مثل هذه الحوادث التي وقعت في عام 2012 في الجمهورية العربية السورية أعلى منه في أي بلد آخر.

وبالمثل، تم الإبلاغ عن عشرة حوادث لعمليات سطو مسلح تعرض لها موظفو **البرنامج** وشركاؤه، بالإضافة إلى ثلاثة حوادث سرقة للسيارات.

54- ومع استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية من حيث الكثافة والاتساع، تزداد أيضا الأخطار التي تتعرض لها عمليات **البرنامج**. ولا تزال عمليات الانتقال أكثر صعوبة، بينما يتواصل الإبلاغ بصورة منتظمة تدعو إلى القلق عن حوادث تتعلق بفرض قيود على الحركة، واعتقال أو احتجاز الموظفين، وهجمات مسلحة على المركبات، ومخاطر ناتجة عن إطلاق النار بصورة غير مباشرة. وبالمثل، أصبح الارتهان واحدا من عدة أخطار حرجة في بيئة تشغيلية متقلبة وشديدة الخطورة.

55- وبدأت تحديات الأمن بالنسبة لعمليات **البرنامج** تتجاوز الحدود أيضا مع تدفق اللاجئين على البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية – وفي مقدمتها الأردن – مما يتطلب استجابة من **البرنامج**. فقد أسفرت التوترات في المعسكرات التي نفذ فيها **البرنامج** أنشطته عن 14 حادثا أمنيا تم الإبلاغ عنها وتعرضت لها عمليات **البرنامج** في الأردن في عام 2012، نصفها كان يتعلق بمظاهرات نظمها اللاجئون المتذمرون، وشهد بعضها تحرشا بموظفي **البرنامج** و/أو شركائه.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

⇦ *هايتي*

56- سُجل 41 حادثا في هايتي في عام 2012، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بالحوادث التي بلغ عددها 49 حادثا والتي أُبلغ عنها في عام 2011. غير أن هايتي حافظت على وضعها في قائمة البلدان الخمسة التي سجلت أعلى عدد من الحوادث التي تعرضت لها عمليات **البرنامج**.

57- وتشكل الجريمة أعلى نسبة من الحوادث في هايتي، إذ بلغت 76 في المائة (31 حادثا)، تليها الأخطار بفارق كبير حيث بلغت 22 في المائة. ووقع 85 في المائة من الحوادث (33 حادثا) في المنطقة الغربية، حيث تقع مدينة بورت أو برانس. وتجدر الإشارة إلى انخفاض ملحوظ في الحوادث المتعلقة بالقلاقل المدنية، مقارنة بالعام السابق، عندما شكل العديد من المظاهرات بسبب حالات التأخير في السداد من جانب شركاء **البرنامج** تحديات تشغيلية وأمنية كبيرة. ففي عام 2012، أُبلغ عن حادث واحد فقط من حوادث القلاقل المدنية التي تعرضت لها عمليات **البرنامج**. وطالت جميع حوادث العنف الستة التي شهدتها هايتي خلال العام الموظفين أثناء تأديتهم لمهامهم؛ وكانت هذه الحوادث في معظمها حوادث سطو وسرقة.

حوادث الأمن حسب المكاتب الإقليمية[8]

58- أبلغ المكتب الإقليمي في نيروبي في عام 2012 عن 332 حادثا أمنيا تعرض لها موظفو **البرنامج** و/أو أصوله، وكذلك شركاؤه ومقاولوه؛ ووقع 45 في المائة من هذه الحوادث في جنوب السودان. وأبلغ المكتب الإقليمي في بانكوك عن 121 حادثا، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن الحوادث التي بلغ عددها 114 حادثا والتي أُبلغ عنها في عام 2011. وسجل المكتب الإقليمي في القاهرة أكبر زيادة، وهو ما يمثل استمرارا لاتجاه بدأ في العام السابق. فقد سُجل ما مجموعه 109 حوادث في هذا المكتب الإقليمي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 82 في المائة عن الحوادث التي وقعت في عام 2011، والتي

[8] تستند هذه المعلومات إلى الهيكل التنظيمي **للبرنامج** في عام 2012.

بلغ عددها 60 حادثا، وشهد هذا المكتب الإقليمي نفسه زيادة بنسبة 122 في المائة عن بيانات عام 2010. وأبلغ المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ عن 71 حادثا، بينما أبلغ المكتب الإقليمي في داكار عن 59 حادثا، وهو أقل عدد بين المكاتب الإقليمية التابعة **للبرنامج**. وأبلغ المكتب الإقليمي في بنما عن 74 حادثا، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2011. وأبلغ مكتب السودان عن 98 حادثا في عام 2012.

حوادث الأمن التي تعرض لها المقاولون والشركاء

59- تعرض شركاء ومقاولو **البرنامج** الذين يقدمون له الخدمات لما مجموعه 245 حادثا خلال العام – منها 101 حادث تعرض لها المقاولون والشركاء بصورة حصرية، بينما تعرض كل من المقاولين والشركاء وموظفو **البرنامج** أو أصوله لما مجموعه 144 حادثا.

60- واتساقا مع أنماط الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وعملياته، كانت الجريمة تمثل معظم الحوادث (153 حادثا أي 62 في المائة)، تليها الحوادث التي تنطوي على خطورة (40 حادثا أي 16 في المائة). وكانت الحوادث المتعلقة بالنزاع المسلح والقلاقل المدنية تمثل 9 في المائة و 8 في المائة على الترتيب. أما الحوادث المتعلقة بالتطرف/الإرهاب فكانت تمثل 5 في المائة (10 حوادث)، غير أن هذا الرقم يمثل 63 في المائة من جميع هذه الحوادث المُبلغة في عام 2012، وهو ما يشير إلى أهمية هذا الخطر بالنسبة للشركاء والمقاولين. وقد تم الإبلاغ عن غالبية حوادث هذه الفئة (سبعة حوادث) في أفغانستان، بينما أبلغت كينيا، والنيجر، والجمهورية العربية السورية عن حادث واحد لكل منها.

61- وقُتل ستة من موظفي الشركاء والمقاولين في أعمال عنف أثناء تقديم خدمات **للبرنامج** في عام 2012، أي أقل بعملين عن عام 2011 (انظر الجدول 2 أعلاه). وكانت أفغانستان من أخطر الأماكن بالنسبة للمقاولين والشركاء، حيث قُتل موظف لمقاول، وآخر لأحد الشركاء في حادثين منفصلين. وتم الإبلاغ عن قتيلين اثنين من موظفي الشركاء في الصومال وعن قتيل واحد في جنوب السودان.

62- وكانت الهجمات المسلحة، والتي يستهدف معظمها شاحنات المقاولين أو الشركاء التي تنقل سلع **البرنامج**، تمثل فئة الحوادث الأكثر تكرارا والتي تتعرض لها الشركات المتعاقدة مع **البرنامج**، وهو ما يتسق مع الاتجاه خلال السنوات الثلاث الماضية. وعموما، فقد انخفض عدد مثل هذه الهجمات من 37 حادثا في عام 2011 إلى 20 حادثا في عام 2012؛ غير أن تأثير هذه الحوادث كان عاليا نسبيا، نظرا لأنها جميعا قد أسفرت عن قتلى. وكان أكبر عدد من الهجمات المسلحة التي أُبلغ عنها (12 حادثا) والتي تعرضت لها شاحنات المقاولين في أفغانستان، تليها الجمهورية العربية السورية، حيث وقعت أربعة حوادث، بينما سجلت باكستان وجنوب السودان حادثا واحدا لكل منهما. ووقع أيضا هجومان مسلحان على شاحنات الشركاء في الصومال.

الاستنتاج

63- تشير الاتجاهات والديناميات الحالية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحديات الأمن إلى ظهور مناطق جديدة تتسم بمخاطر أمنية على مستوى عال. ولا تزال الأزمة في مالي تتجه نحو حالة من التمرد على مستوى منخفض، مع لجوء المقاتلين إلى أساليب إرهابية وتهديد منطقة الساحل بكاملها. وتظل حالة عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والسودان بمنأى عن الحل. وعلاوة على ذلك، تستمر الآثار المتبقية من الربيع العربي، نظرا لأن النزاع الذي يزداد اتساعا وعمقا في الجمهورية العربية السورية

يؤثر على جيرانها ويهدد الاستقرار الإقليمي. ومن المتوقع أن يتعرض **البرنامج** بسبب هذه التطورات المتقلبة والمعقدة لمزيد من التحديات خلال العام القادم، مما يتطلب مشاركة أعمق وأقوى في الأمن التشغيلي، ودعما يساعد على تنفيذ أنشطة **البرنامج**، بينما يكفل في الوقت نفسه سلامة وأمن الموظفين والعمليات.

أنشطة الأمن الميداني في البرنامج

إدارة مخاطر الأمن

64- يواصل **البرنامج** بذل الجهود لإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة المخاطر في عام 2012، حيث يقوم موظفو الأمن في الميدان بدعم هذه المساعي بصورة ناشطة. وبدأ **البرنامج** بتطبيق مفهوم تقبل المخاطر، وستواصل شعبة الأمن الميداني دعم المجلس في مشاركته الخاصة بممارسات إدارة المخاطر. وستواصل شعبة الأمن الميداني بشكل خاص تطوير ثقافة مخاطر الأمن الخاصة **بالبرنامج** لضمان فهم المديرين لإجراءات التخفيف، وتوعية الموظفين بمستويات المخاطر التي يتعرضون لها أو التي يجوز السماح لهم بتحملها. ويعد التعميم الجديد للمدير التنفيذي، والمعنون "تصعيد إدارة مخاطر الأمن وهيكل صنع القرار" (OED2013/001)، المؤرخ 23 يناير/كانون الثاني 2013، وثيقة هامة في هذا الصدد.

65- وعلاوة على ذلك، تساعد شعبة الأمن الميداني شعبة إدارة الأداء والمساءلة لضمان ممارسة إدارة المخاطر على نطاق جميع الوكالات الإنسانية باستخدام معجم موحد، وتداول ذلك بين الوكالات الإنسانية، واستخدام إدارة المخاطر بطريقة تكفل استناد مفهوم تقاسم المخاطر أو نقلها إلى تحليل منهجي. وبناء على ذلك، تعمل الشعبتان مع شركاء لتحديد دراسة حالة مناسبة أو بلد رائد ينفذ فيه **البرنامج** وشركاؤه عملية مشتركة ومعدة بصورة جيدة، وعمليات قائمة لإدارة المخاطر. وبمجرد تحديد دراسة الجدوى أو البلد الرائد، فإنه يمكن إجراء تقييم منسق للمخاطر بغية فهم المزايا والمعوقات أمام تقاسم المخاطر وتنفيذ إجراءات مشتركة للتخفيف من آثار المخاطر.

قدرة الأمن الميداني للبرنامج

66- كان لدى **البرنامج** 42 موظف أمن ميداني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 (مقابل 48 موظف أمن ميداني في عام 2011) وستة من موظفي الأمن الإقليمي. ويعد هذا الحضور الميداني حاسما لتزويد موظفي الأمن بالمعرفة التشغيلية المحددة عن الأخطار في بلدهم و/أو إقليمهم، وتمكينهم من الإدارة الفعالة لمخاطر الأمن التي تحدث نتيجة لتنفيذ البرامج. وعن طريق تقييم أوضاع الأمن المحلي والتوصية بإدخال تحسينات على السلامة المادية والأمن التشغيلي، فإنهم يكفلون وجود تدابير قوية لحماية الموظفين والأصول، وهو ما يسهل وصول **البرنامج** إلى المستفيدين بشكل مباشر. ويجري تطوير مهارات موظفي الأمن بصورة مستمرة عن طريق التدريب، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بغية تحسين تنفيذ سياسات ومعايير الأمن.

67- واستجابة لتحديات الأمن في عام 2012، تم توزيع موظفي الأمن الميداني وموظفي الأمن الإقليمي لدعم عمليات **البرنامج** في أفغانستان، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وهايتي، وهندوراس، والعراق، والأردن، وكينيا، ولبنان، ومالاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، وباكستان، ورواندا، والسنغال، والصومال، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي.

68- ويتلقى موظفو الأمن الميداني وموظفو الأمن الإقليمي الدعم من مساعدي أمن محليين ومنسقين أمنيين تابعين **للبرنامج** يساعدون في إدارة مخاطر الأمن في البلدان التي لا يوجد بها موظف أمن تابع **للبرنامج**، وكذلك من 12 موظفا فنيا في المقر الرئيسي يقدمون المشورة والمساعدة التقنية. ويضطلع رئيس عمليات الأمن الميداني بإدارة الموارد لمساعدة الموظفين الميدانيين وتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن قضايا الأمن. ويوفر موظفو المقر الرئيسي أيضا التدريب لتطوير الوعي الخاص بالأمن، وتحليل أخطار الأمن لمساعدة أصحاب المصلحة على صياغة استراتيجيات التخفيف.

أمن الأبنية والتخفيف من أثر التفجيرات

69- منذ تقديم التقرير الأخير إلى **المجلس**، استهل **البرنامج** بنجاح إعادة تشكيل الفريق العامل المعني بتقييم التفجيرات الذي يتولى رئاسته حاليا. وسيواصل هذا الفريق العامل وضع نهج شامل لمسألة الاختيار والإشغال الآمنين لأبنية ومرافق الأمم المتحدة، دعما للفريق العامل المعني بسياسات أمن مباني الأمم المتحدة.

70- وقد أجرت شعبة الأمن الميداني تقييمات لمدى التأثر بالتفجيرات بغية التوصية بتحسين الأمن المادي لمباني **البرنامج** الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات في مقديشيو، ومُجمّع مبان متعدد الوكالات، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في بنغلاديش بناء على طلب المسؤول المعين.

التدريب

71- يمثل التدريب المتعلق بالأمن أحد الطرق الأكثر فعالية من حيث التكلفة لخفض المخاطر بالنسبة لموظفي **البرنامج** ومبانيه وأصوله،[9] لأنه يفي بالمسؤوليات المتعلقة بالأمن على النحو المفصل في إطار المساءلة بالنسبة لنظام إدارة الأمن للأمم المتحدة، ويعزز ثقافة الأمن الخاصة **بالبرنامج** عن طريق تحسين فهم الموظفين لدورهم فيما يتعلق بسلامتهم وأمنهم، وسلامة وأمن زملائهم، وكذلك الشركاء والمستفيدين. وبناء على ذلك، نظمت شعبة الأمن الميداني و/أو نسقت التدريب التالي في عام 2012، بالتشاور مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ونظام إدارة الأمن للأمم المتحدة.

⇦ *التدريب على التوعية الأمنية*

72- يستكمل التدريب على التوعية الأمنية الخاص **بالبرنامج** الدورة الشبكية الإجبارية للأمن الأساسي في الميدان، والتي تم تحديثها وتعميمها على جميع موظفي الأمم المتحدة في عام 2012. ومع أن شعبة الأمن الميداني لم تقدم سوى التدريب على التوعية الأمنية في غينيا عام 2012، إلا أنه تم الآن وضع واستخدام حزمة تدريبات معيارية في أفغانستان، والنيجر، وباكستان، والجمهورية العربية السورية. وقد ساعد هذا التدريب على تطوير وتحسين كفاءات الموظفين ومهاراتهم ومعارفهم وقيمهم للعمل بطريقة سليمة ومأمونة.

⇦ *تدريب المنسقين الأمنيين القطريين*

73- خلال الربع الأول من عام 2012، قدمت شعبة الأمن الميداني التدريب لنحو 23 منسق أمني قطري في المكتب الإقليمي في بانكوك والمكتب الإقليمي في القاهرة لتستكمل بذلك تدريب المنسقين الأمنيين بالنسبة لجميع الأقاليم خلال فترة السنتين المقررة. وقد ساعد تدريب المنسقين الأمنيين على تحسين امتثالهم لمتطلبات أمن **البرنامج** (مثلا فيما يتعلق

[9] سياسة التدريب الخاصة بإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

بحوادث الأمن) وكذلك فهمهم للوثائق الخاصة بإدارة مخاطر الأمن، ووضع الميزانية، وتنفيذ تدابير التخفيف من آثار المخاطر.

⇦ *التوعية الخاصة بالسلامة والأمن في البيئات الميدانية*

74- قُدم في عام 2012 التدريب على التوعية الخاصة بالسلامة والأمن في البيئات الميدانية لنحو 253 موظفا في بوليفيا، وهندوراس، وكابول، وروما، والجمهورية العربية السورية. فعن طريق محاكاة التصورات من قبيل الهجمات عند نقاط التفتيش غير القانونية، وأخذ الرهائن، واستخدام أجهزة تفجير مرتجلة، أعد هذا التدريب الموظفين للعمل في بيئات معادية، والاستجابة للتهديدات بطريقة سليمة. وسيستمر التدريب على التوعية الخاصة بالسلامة والأمن في البيئات الميدانية في عام 2013 في روما، وحيثما تتمكن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من تلبية متطلباتها الخاصة بتقديم التدريب.

⇦ *تدريب السائقين*

75- نظرا لعدد حوادث المرور التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** وأصوله، تنظم شعبة الأمن الميداني تدريبا للسائقين مع المجموعة العالمية لتأجير المركبات. ونفذت نظاما للتتبع الساتلي. وفي عام 2012، قدمت هذه الشعبة التدريب الخاص بالسائقين ونظام تتبع المركبات في مالي، والصومال، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، واليمن لمساعدة الموظفين على اتباع ممارسات مأمونة أثناء القيادة. وليس من المتوقع تنظيم تدريب آخر على نظام التتبع إلى أن يتم تركيب المزيد من وحدات المركبات، بعد استكمال طلب خاص بتقديم عروض والتنفيذ المحتمل لمنصة تكنولوجية جديدة تستوعب أدوات تتبع أخرى في إطار **البرنامج**.

⇦ *برنامج التأهيل لموظفي الأمن (نظام إدارة الأمن/إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن)*

76- استكمل ما مجموعه 11 موظف أمن بنجاح برامج تأهيل خاصة بنظام إدارة الأمن في عام 2012. ويعد هذا التدريب الأساسي على الأمن ضروريا لتأهيل موظفي الأمن وتزويدهم بالمعارف والمهارات والمواقف الملائمة لتأدية المهام المسندة إليهم بمستوى مهارة معتمد. ويعمل هذا التدريب أيضا على تحسين التبادلية بين المنظمات التابعة لنظام إدارة الأمن وتسهيل الترقي الوظيفي. وستستمر عملية تأهيل الموظفين طوال السنوات القادمة لضمان بلوغ الموظفين الحاليين والمعينين حديثا لمعايير الاتساق.

⇦ *حلقات عمل لموظفي أمن **البرنامج***

77- عقدت في عام 2012 حلقة عمل خاصة بموظفي الأمن الإقليمي لنحو 16 موظفا لمناقشة أفضل الممارسات في إدارة الأمن، واستعراض تطبيق السياسات وتطوير الإجراءات، وبحث التوجه الاستراتيجي للشعبة. ومع أنه لم تعقد حلقة عمل في عام 2012 خاصة بموظفي الأمن الميداني بسبب أزمات قائمة منعت السماح بحضور الموظفين، إلى جانب قيود خاصة بالميزانية، إلا أنه قد أُجريت دراسة استقصائية عالمية عن موظفي الأمن الإقليمي وموظفي الأمن الميداني لتقييم الخدمة التي يقدمها الأمن الميداني. وقد صُممت الدراسة الاستقصائية لتحقيق فهم محسن لمواقف موظفي الأمن الميداني والإقليمي ودوافعهم وتجاوبهم فيما يتعلق بأدوارهم لتحديد كيف يمكن للشعبة دعمهم بشكل أفضل لضمان سلامة وأمن موظفي **البرنامج**، وأمن عملياته ومبانيه وأصوله. وقد نُظم لموظفي الأمن الميداني في روما عام 2012 معتكف استراتيجي واجتماع استعراض منتصف السنة، تم خلاله استعراض نتائج الدراسة الاستقصائية.

⇦ *التدريب على استخدام حقيبة لوازم إسعاف الإصابات في حالات الطوارئ*

78- نظمت شعبة الأمن الميداني في عام 2012 دورة تدريبية على استخدام حقيبة لوازم إسعاف الإصابات في حالات الطوارئ لتأهيل 15 من موظفي وفنيي الأمن. ونظرا للشواغل الأخيرة بشأن التناسب بين تكلفة وعائد هذا التدريب، خاصة وأنه يلزم تكرار التدريب بصورة منتظمة، يجري نظام إدارة الأمن حاليا استعراضا لمتطلبات استخدام حقيبة لوازم إسعاف الإصابات في حالات الطوارئ، ويبحث أساليب بديلة لإدارة مخاطر الإصابات التي يتعرض لها الموظفون.

⇦ *التدريب على إدارة حوادث أخذ الرهائن*

79- تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة، تعهد **البرنامج** ببذل كل جهد لضمان الإفراج السريع والمأمون عن الرهائن. وخلال عام 2012، واصل **البرنامج** هذه الجهود وقام بتدريب تسعة موظفين على إدارة حوادث أخذ الرهائن، لمساعدة المشاركين على إدارة حالة الأزمة، وتقييم التقدم في المفاوضات بشأن ضمان التوصل إلى حل أكثر أمانا وفعالية. وتضم نقاط التدريب أيضا التركيز على التنسيق مع الحكومات المضيفة، والاتصال بالأسر، وإدارة وسائل الإعلام. وساعدت التدريبات العملية على تقييم عناصر القوة والضعف الفردية، وإتاحة توزيع الموظفين المناسبين للمساعدة في حوادث الرهائن مثل حادثة باتريك نونان.

⇦ *الدورة الخاصة بعملية وممارسة تحليل الأمن*

80- تتيح الدورة الخاصة بعملية وممارسة تحليل الأمن التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للموظفين تقييم المعلومات الخاصة بأخطار الأمن فيما يتعلق بالموثوقية، والصلاحية، والقيمة، والإلحاح، والأهمية، وتقدم المشورة بشأن التطبيقات العملية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الأمن. وفي عام 2012، حضر 40 من موظفي **البرنامج** هذه الدورة، مما أسفر عن تحسينات ملحوظة في نوعية تقييمات الأمن لكي تستنير بها القرارات التشغيلية والبرنامجية. وحضر 19 موظفا دورة تمهيدية أقصر نظراً إلى أن ما يحتاجونه من معارف كان أقل تفصيلا.

نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها

81- يعمل نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها بصورة كاملة، ويوفر نافذة مبسطة وموحدة للإبلاغ عن حوادث الأمن التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** وشركاؤه المتعاونون وأصوله. ويشكل أيضا النظام الأساس للتقرير الأسبوعي الجديد عن حوادث الأمن الذي يصدره فريق العمليات التابع لشعبة الأمن الميداني. ويدعم التحليل الذي تجريه شعبة الأمن الميداني عمليات التخطيط وصنع القرار فيما يتعلق باستراتيجيات حماية الموظفين والأصول.

بعثات تقييم الأمن

82- يواصل **البرنامج** إرسال بعثات خاصة بتقييم الأمن إلى مكاتب **البرنامج** على نطاق العالم لتقييم ما إذا كانت تدابير التخفيف من المخاطر قد وُضعت ونُفذت وأنها تتسم بالفعالية. وتواصل بعثات تقييم الأمن تحديد مظاهر الضعف المادي التي ربما ظهرت منذ البعثات السابقة أو بسبب حدوث تغييرات في بيئة الأمن. وتقدم بعثات تقييم الأمن توصيات محددة للمديرين الإقليميين والقطريين بغية المساعدة على تحسين سلامة وأمن **البرنامج**، وتوضح التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات المتفق عليها.

83- وخلال عام 2012، أجرى خبراء استشاريون خارجيون مدرجون على قائمة **البرنامج** الاحتياطية تقييمات لـ 33 بلدا. وحصل مديرو المكاتب الإقليمية والقطرية ومكاتب الاتصال على نسخ من تقاريرهم. وتم تحديد ما مجموعه 2 084 توصية لتحسين سلامة الموظفين. وشهد العام الماضي تحولا في نوع التوصيات، حيث كان 35 في المائة فقط من التوصيات يتعلق مباشرة بإحلال أو إصلاح معدات الأمن، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا عن النسبة في السنوات السابقة، والتي بلغت 57 في المائة. وخلال عام 2012، تم تنفيذ 51 في المائة من التوصيات؛ وسيواصل موظفو الأمن الميداني **للبرنامج** معالجة كافة أوجه القصور الأمني خلال عام 2013.

الجدول 3: أوجه القصور الأمني الرئيسية

العمليات والممارسات (37 في المائة)	التدريب الأمني إجراءات مراقبة الدخول إجراءات الاتصال
المعدات (35 في المائة)	تشييد وتقوية الأبواب والجدران إقامة الأسوار أطقم الأدوات الطبية معدات الاتصال
الوثائق (13 في المائة)	خطط الإجلاء إجراءات التشغيل الموحدة خرائط الحراسة
التخطيط للطوارئ والتخطيط الاحترازي (11 في المائة)	خطط الطوارئ والخطط الاحترازية الملاذات الآمنة تدريبات الإخلاء
الأدوار والمسؤوليات (4 في المائة)	تحسين نظام الحراسة تحسين نظام المنسقين الأمنيين القطريين

84- وتم خلال عام 2012 إجراء تحسينات على أمن المرافق، وتوفير معدات للاتصالات، وأغطية واقية من القذائف، ودروع واقية من الرصاص، ومعدات ونظم لمراقبة الدخول، ومركبات مدرعة في 28 مكتبا قطريا وفي المقر الرئيسي. ووفِّرت معدات أخرى مطلوبة للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي، مثل نظم مكافحة الحرائق ونظم الإنذار، ومعدات طبية في 16 مكتبا قطريا وفي المقر الرئيسي. وتواصل شعبة الأمن الميداني أيضا توفير مخزونات في مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية لتوزيعها في حالات الطوارئ. وأكد تقييم ذاتي قطري بالاقتران مع نتائج مستمدة من تقارير بعثة الامتثال التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بأن أبنية **البرنامج** تمتثل للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي بنسبة 85 في المائة – وهي تمثل زيادة عن عام 2011، حيث كان معدل الامتثال للمعايير بنسبة 60 في المائة. وخلال عام 2012، واصلت شعبة الأمن الميداني العمل مع المكاتب الإقليمية والقطرية لضمان وجود تدابير أمنية، ورصد تنفيذها عن طريق نظام شبكي في مركز مشترك بالمقر الرئيسي. واستمر توفير الأموال في عام 2012 من الحساب الخاص بالأمن للمكاتب التي لا تمتثل بالكامل للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي.

تقرير عن صندوق الطوارئ الأمنية للبرنامج

85- بموافقة **المجلس** في دورته العادية الثانية عام 2009 على خطة الإدارة (2010-2011)، فقد أيد إنشاء حساب خاص للأمن يتضمن التكاليف بالنسبة **للبرنامج** وبالنسبة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وكذلك إنشاء صندوق للطوارئ الأمنية. ويستكمل هذا الصندوق تكاليف متطلبات الأمن التي لا تغطيها المشاريع القطرية لتنفيذ التحسينات في السلامة المادية والأمن التشغيلي. ووافقت خطة **البرنامج** للإدارة لفترة السنتين 2012-2014 على سلفة قدرها 16.9 مليون دولار من مرفق رأس المال العامل، وعلى مبلغ يصل إلى عشرة ملايين دولار من الحساب العام لتغطية مبالغ لا يمكن تحميلها على المشاريع.

86- وفي عام 2012، رصد صندوق الطوارئ الأمنية مبالغ لعمليات التخفيف من آثار الانفجارات، وبعثات تقييم الانفجارات والأمن، ومعدات الأمن، بما في ذلك تدابير لحماية المرافق، والتدريب، وملاك موظفي الأمن.

الجدول 4: صندوق الطوارئ الأمنية، 2012 (بالدولارات الأمريكية)

	المخصصات	الالتزامات
إدارة الأمن والمعايير الدنيا للأمن التشغيلي		
ملاك الموظفين	3 931 876.77	3 704 698.54
المعدات وتحسينات المرافق	1 078 949.23	936 126.63
التدريب	543 206.34	538 108.13
التقييمات	370 466.00	324 152.29
المجموع الفرعي لأعمال البنية التحتية		
نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات	510 851.00	510 851.00
المجموع	**6 435 349.34**	**6 013 936.59**

87- واستكملت أعمال جوهرية خاصة بالبنية التحتية في أفغانستان عام 2012 لتحسين الحماية المادية لمكاتب **البرنامج** في قندهار وحيرات. وفي عام 2012، واصل موظفو الأمن الميداني التابعون **للبرنامج** مطالبتهم بتمويل الأعمال الجوهرية الخاصة بالبنية التحتية عن طريق المشاريع القطرية المعنية.

نصيب البرنامج عام 2012 في تكاليف الأمن الميداني للأمم المتحدة

88- وافق **المجلس** في دورته العادية الأولى عام 2005 على دعم مالي للأمين العام من أجل تنفيذ نظام موحد لإدارة الأمن. ويشمل هذا النظام العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لوضع سياسات ومعايير أمنية.

89- وبلغ النصيب المتوقع **للبرنامج** في تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن 9.6 ملايين دولار لعام 2012، وفقا للميزانية المعتمدة بصورة أولية لتكاليف الأمن الميداني لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الممولة بصورة مشتركة لفترة السنتين 2012-2013 (A/66/6، القسم 36). وتستند هذه التكلفة إلى عدد موظفي **البرنامج** في الميدان، طبقا للمنهجية التي حددتها وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنونة "ترتيبات تقاسم التكلفة للأنشطة الممولة

بصورة مشتركة" (CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2). وقد نُقحت ميزانية تقاسم التكاليف بعد ذلك ليبلغ نصيب **البرنامج** في التكلفة 24.1 مليون دولار (CEB/2012/HLCM/FB/7). وقد ساهم **البرنامج** بمبلغ 11.3 مليون دولار لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن خلال عام 2012.

الجدول 5: تكاليف الأمن الميداني للأمم المتحدة *(بملايين الدولارات الأمريكية)*

	المجموع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	نصيب البرنامج
2003–2002	42.9	6.5
2005–2004	113.1	13.2
2007–2006	172.3	*20.2
2009–2008	174.4	17.3
2011–2010	209.9	**24.4
2013–2012	***218.6	24.1

*رصيد دائن قدره 3.2 مليون دولار تم تحصيله في عام 2006

** رصيد دائن قدره 1.4 مليون دولار تم تحصيله في عام 2010

*** طبقا لميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن المقترحة لفترة السنتين 2012-2013

90- يقدم **البرنامج**، بوصفه عضوا في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، الدعم لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لتحسين شفافية ميزانية الحساب الممول بصورة مشتركة، الذي أصبح الآن بندا ثابتا على جدول الأعمال. وتعمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الآن على تحسين شفافية المصروفات المحلية لتقاسم التكلفة من حيث تحديد الإنفاق الزائد، والتعبير بصورة أكثر دقة عن تكاليف الأمن الفعلية للبرامج.

91- وسيواصل **البرنامج** تشجيع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على رفع تقارير منتظمة عن هيكل وتوزيع المناصب الممولة تمويلا مشتركا، ومهامها، وحالة شغل الوظائف. وسيبين تقرير الأداء الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتفصيل مساهمات المنظمات المشاركة لتمويل النفقات المرتبطة بأمن العمليات الميدانية والنفقات الفعلية.

أفاق المستقبل

92- يعمل موظفو الأمن الميداني التابعون **للبرنامج** في بيئات تنطوي على تحديات متزايدة لضمان سلامة وأمن موظفي **البرنامج** وأصوله وعملياته، حتى يتمكن موظفو **البرنامج** من مواصلة العمل بالقرب من المستفيدين. وبناء على ذلك، ستحتفظ شعبة الأمن الميداني في عام 2013 بوظائفها الأساسية الخاصة بعمليات الأمن، والتدريب، والتحليل، وإدارة مخاطر الأمن، وتحسين الأمن عن طريق توفير موظفين ذوي خبرة، والتقييم وإسداء المشورة لتحسين العمليات والممارسات، وإدخال تحسينات على المعدات والأبنية، والإبلاغ عن الحوادث، وتحليل المعلومات الخاصة بأخطار الأمن والتدريب على الأمن.

93- وفي الوقت نفسه، ولدعم أولوية "الوفاء بالغرض" الرامية إلى تمكين المكاتب الميدانية وتعزيز توجيه المقر العالمي نحو الميدان، فإن الحضور المتزايد لشعبة الأمن الميداني في الميدان سيعود بالنفع على عمليات **البرنامج** وسيسهل المزيد من التنسيق الفعال بينها وبين إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومع وظائف أخرى لإدارة المخاطر. وستكفل الوظائف العالمية في المقر الرئيسي وجود إدارة متسقة ومترابطة ومنسقة لمخاطر الأمن.

94- ولمواصلة الإدارة الفعالة لمخاطر الأمن في ظروف أمنية متطرفة ومعقدة، يتعين على **البرنامج** ضمان تمويل ملائم ومستدام للأمن، ويجب أن يختار موظفي الأمن المناسبين، لتوفير الرعاية التنظيمية لتعزيزات الأمن والتطور الوظيفي. ويلزم أن يواصل **البرنامج** الاعتراف بأنه "لا يمكن أن يكون هناك **برنامج** بدون أمن"، وأنه "لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون موارد". وعلاوة على ذلك، يعد الدعم المستمر من جانب المجلس والإدارة العليا **للبرنامج** ضروريا لضمان أن يفهم جميع الموظفين مسؤولياتهم الأمنية، وأن ينفذوها بصرف النظر عن التغييرات في الوظائف على نطاق **البرنامج**، وأن يواصل المديرون الإقليميون والقطريون والمنسقون الأمنيون دعم إدارة مخاطر الأمن، وفقا لإطار المساءلة الخاص بشعبة الأمن الميداني.

الملحق

الشكل 1: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته في الفترة 2005-2012

الشكل 2: البلدان التي شهدت أعلى معدلات الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته في عام 2012

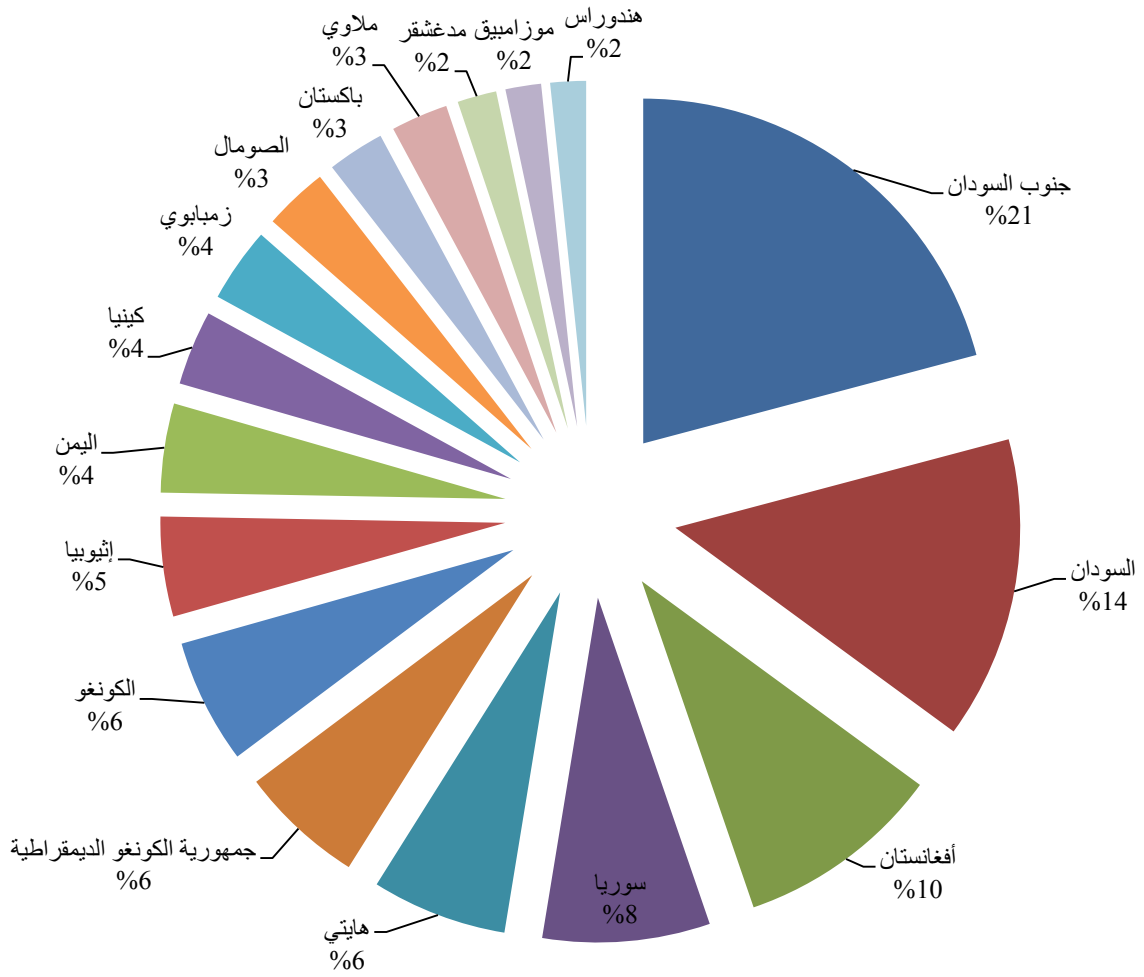

الشكل 3: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته في عام 2012
حسب المكتب الإقليمي

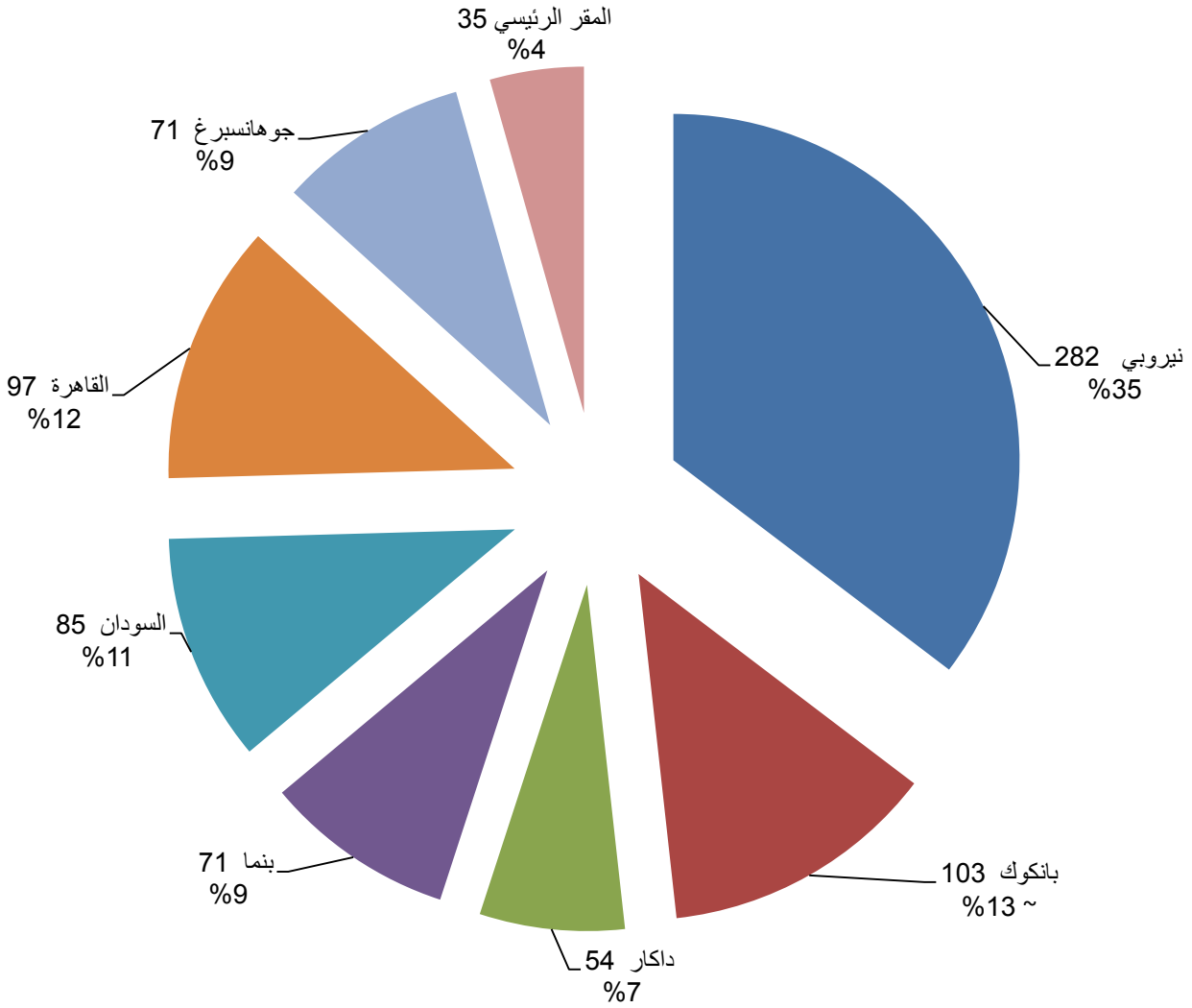

الشكل 4: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته في الفترة 2008-2012 حسب المكتب الإقليمي

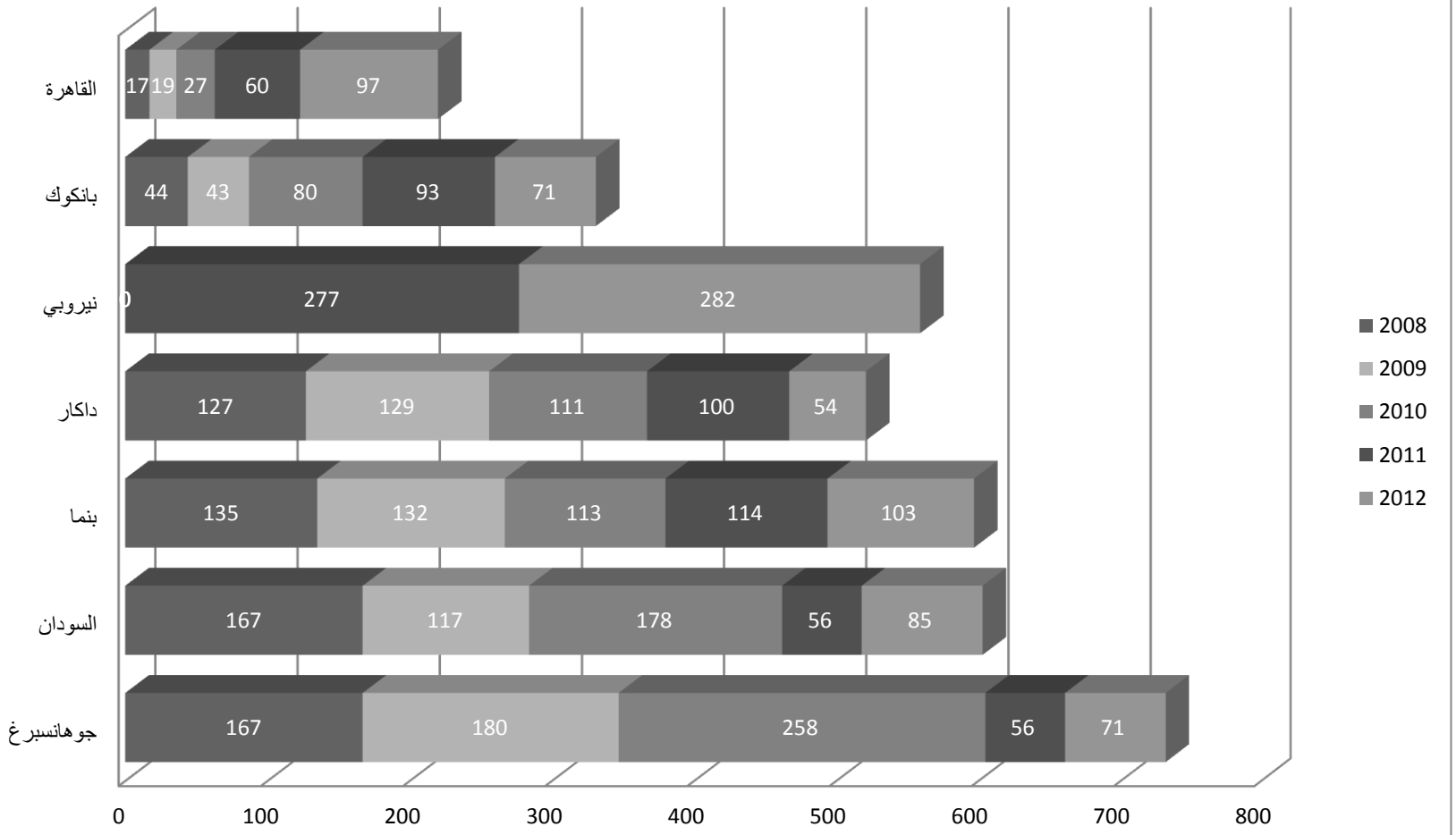

الشكل 5: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته في المكتب الإقليمي في القاهرة 2008-2012

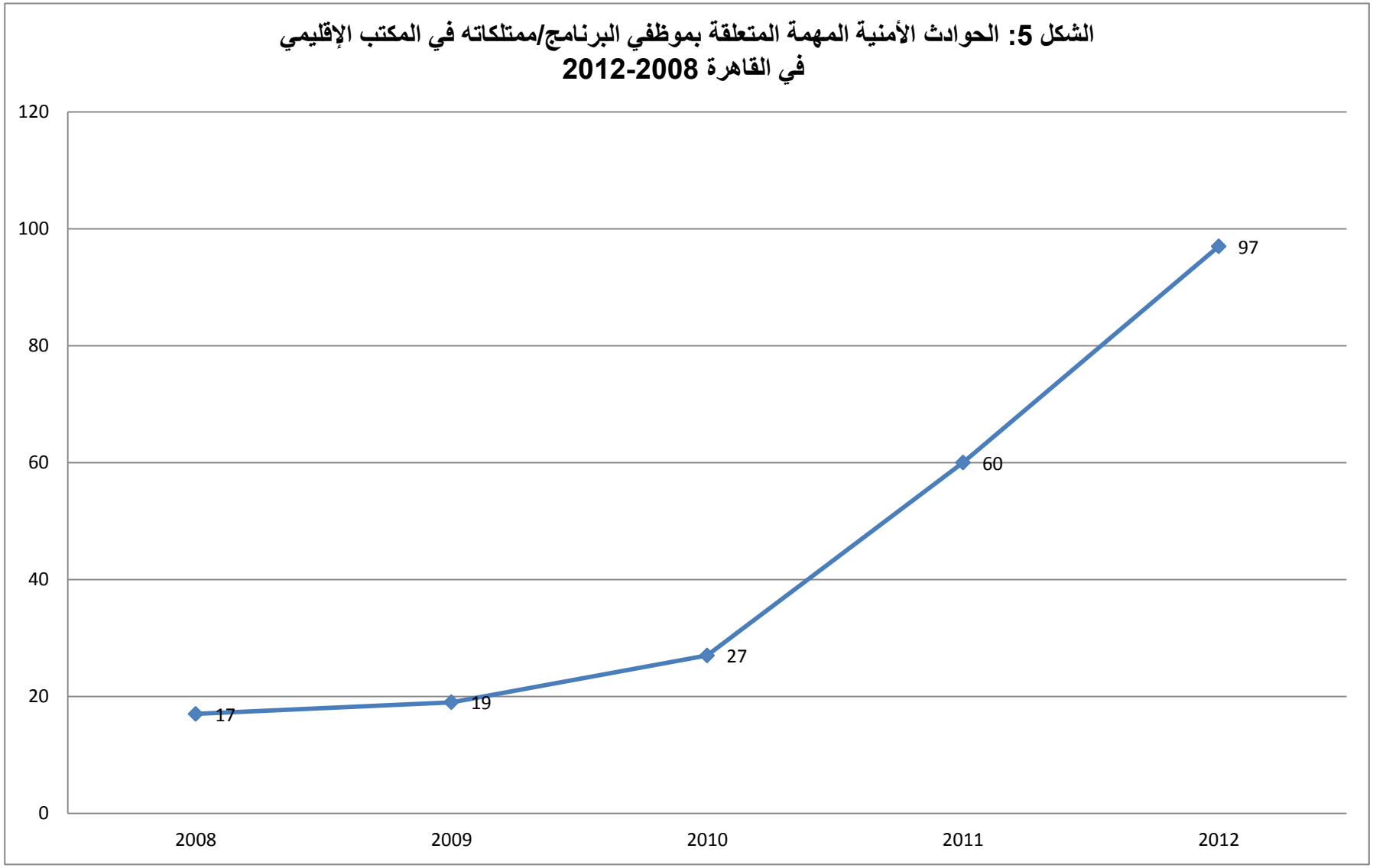

الشكل 6: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته
في عام 2012: الجرائم المتعلقة بالممتلكات

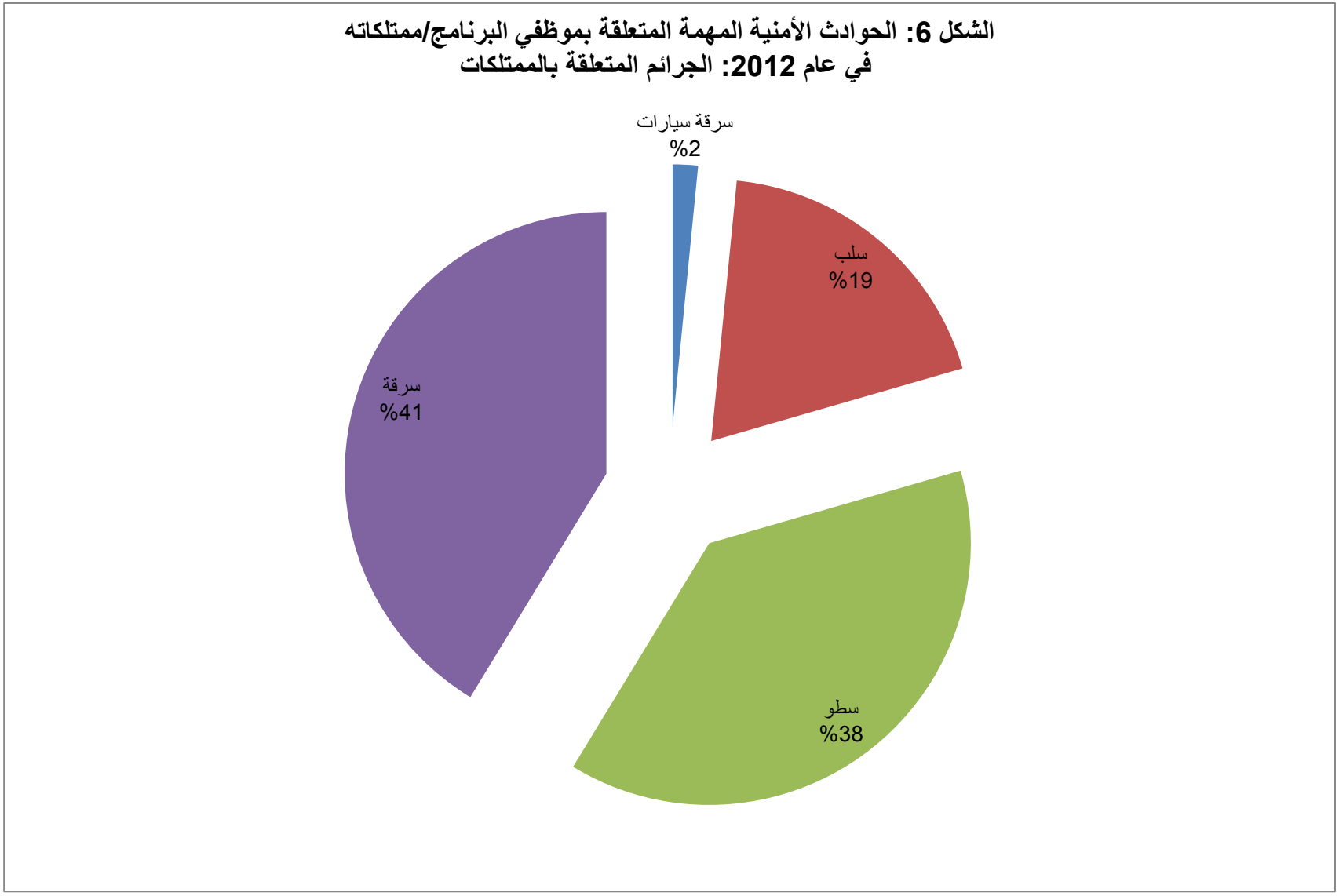

الشكل 7: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته
في الفترة 2005-2012: الجرائم المتعلقة بالممتلكات

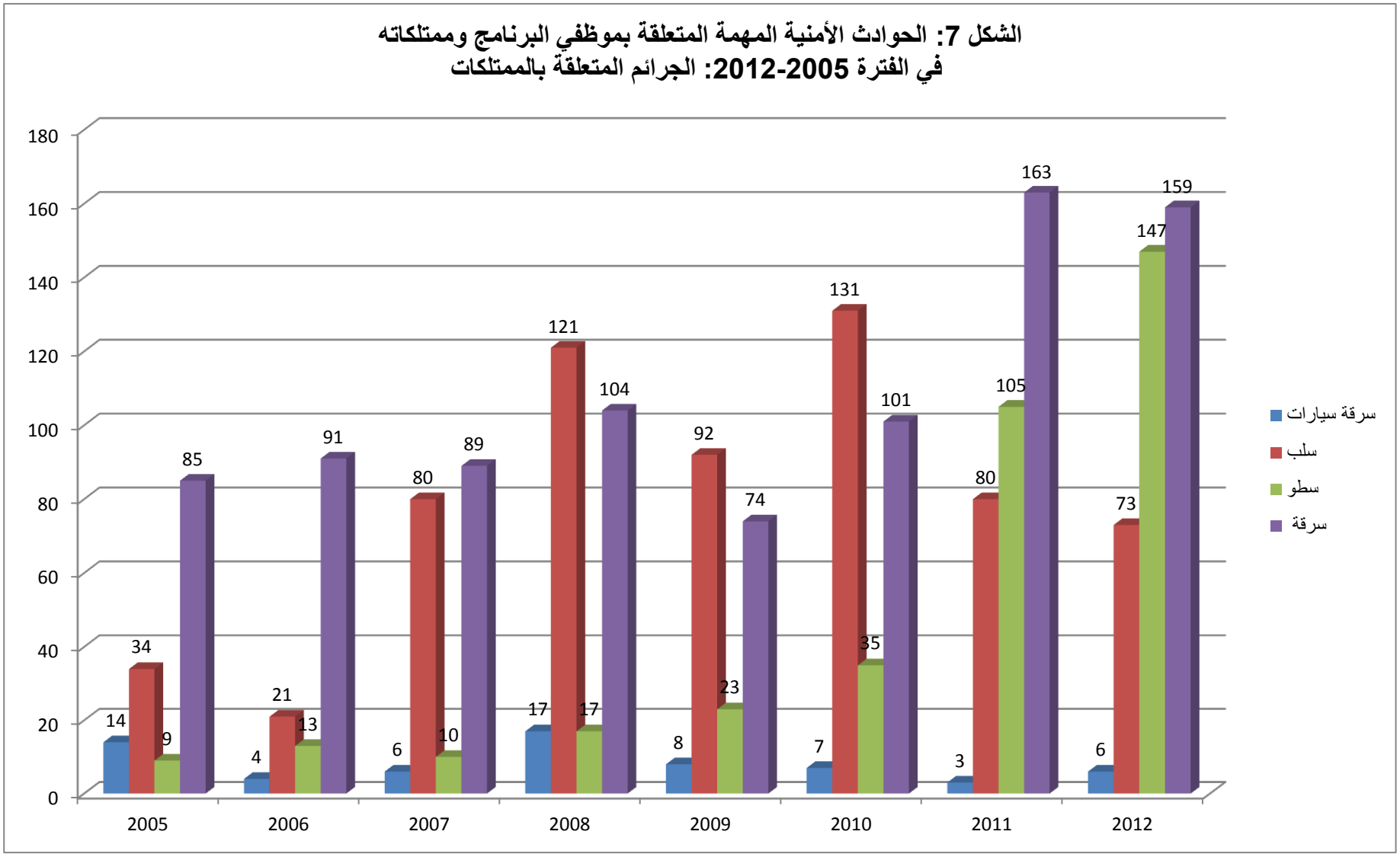

الشكل 8: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الهجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة في عام 2012

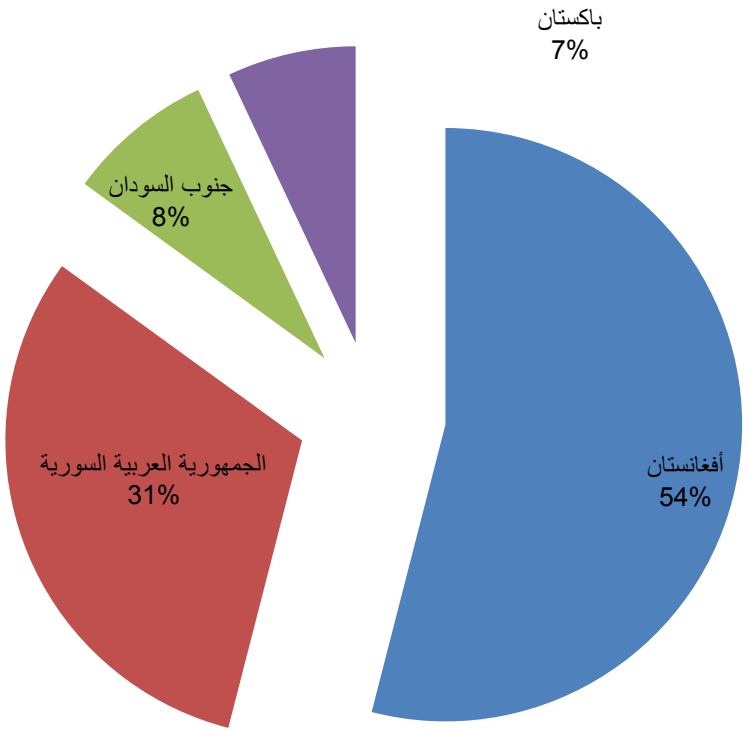

الشكل 9: حوادث السير المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته 2006-2012

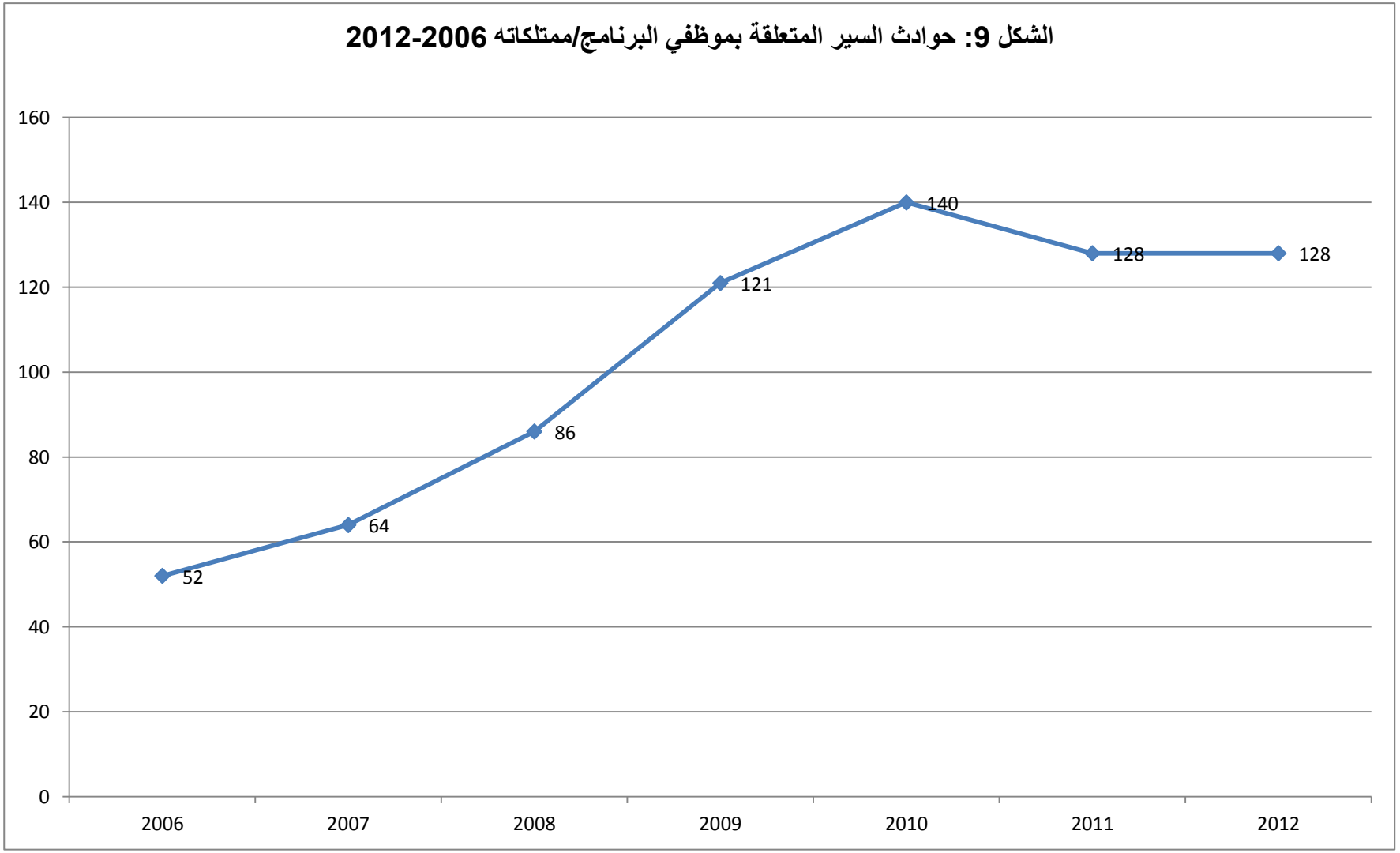

الشكل 10: حوادث السير المتعلقة بموظفي البرنامج/ممتلكاته 2008-2012
حسب المكتب الإقليمي

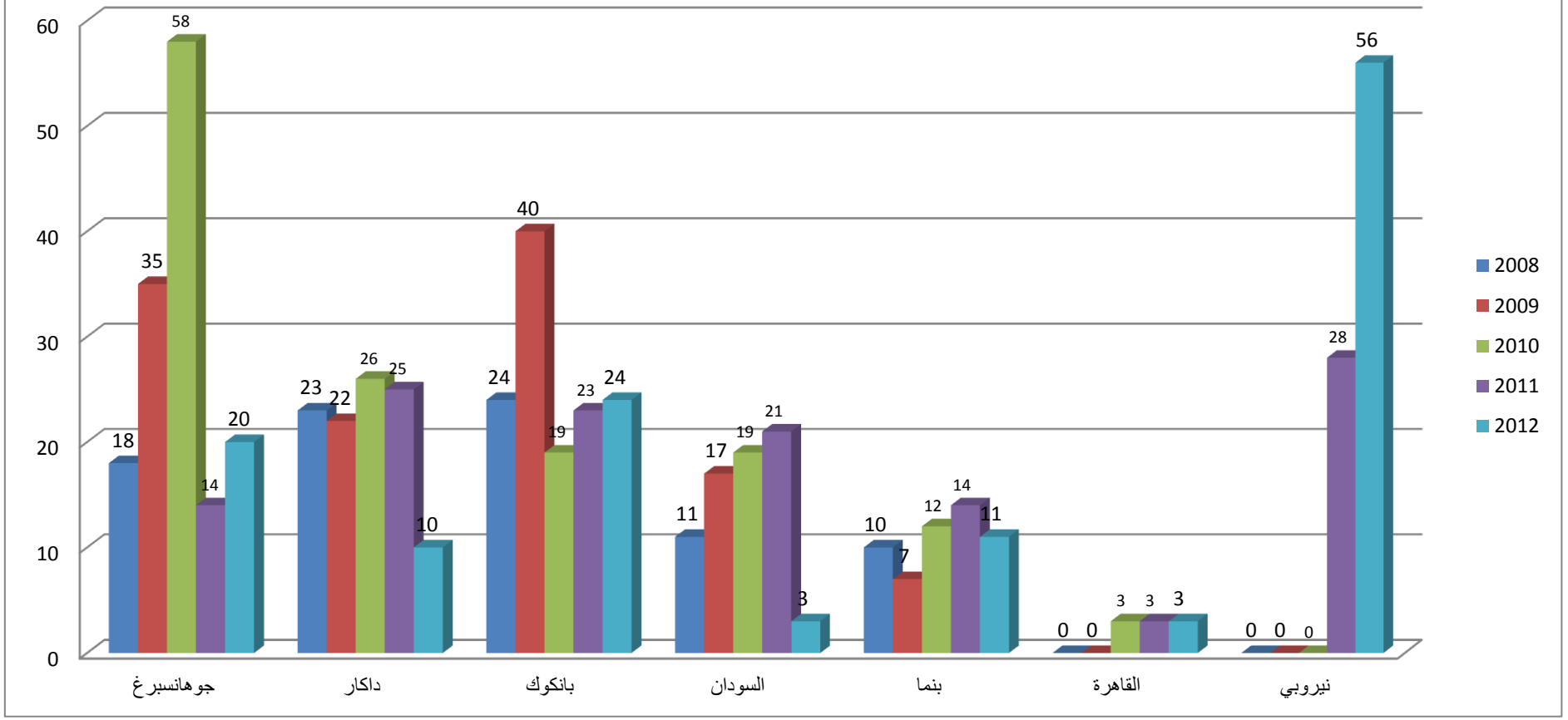

الشكل 11: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته: 2005-2012
حسب نوع الحادث

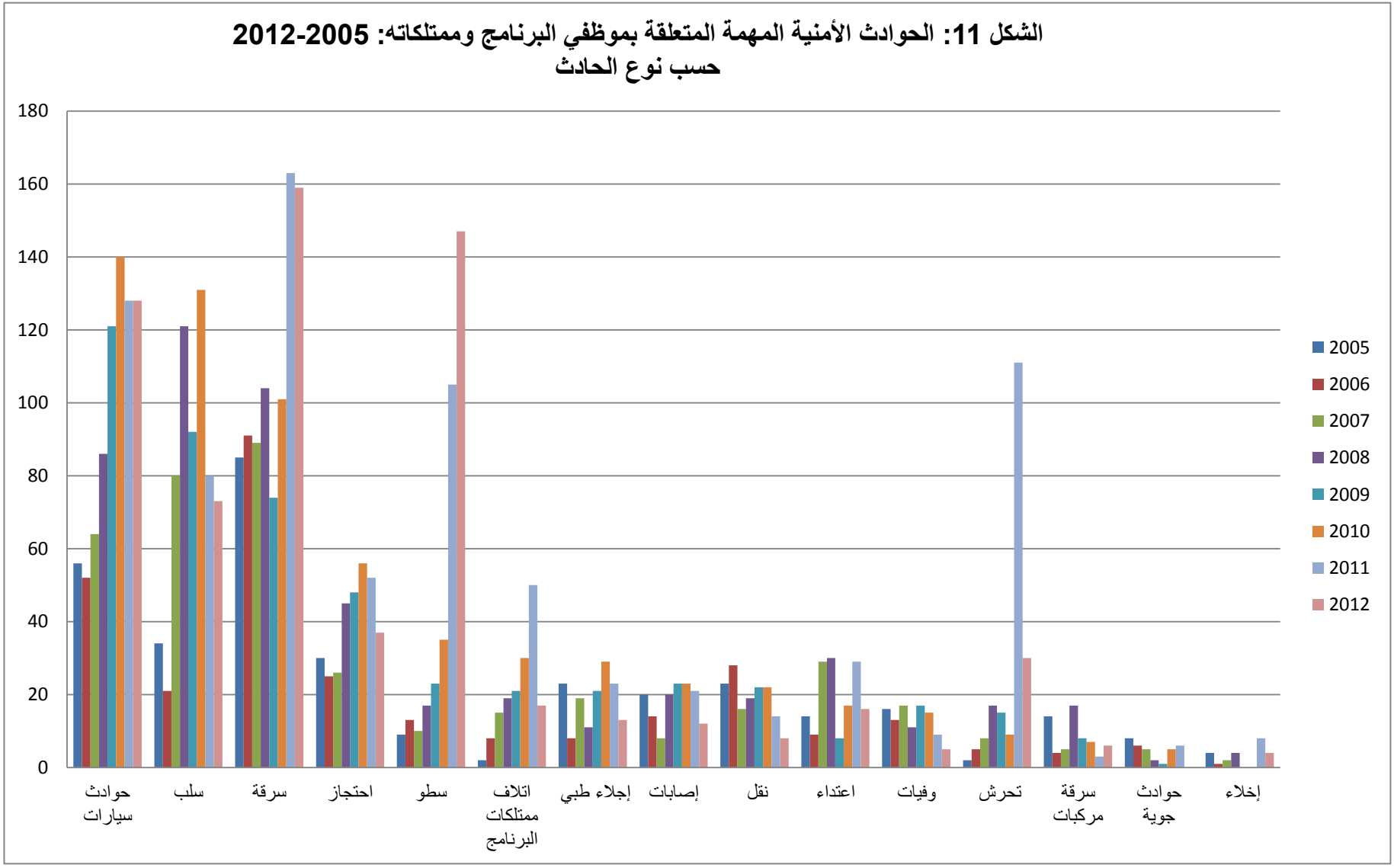

AM-EBA2013-11853A